جامعة محمد بوضياف–المسيلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

- **دوسن إيمان**
- **شرحة أكرم**

إشراف الأستاذ:

أد. زيتوني كمال

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

قال تعالى في محكم تنزيله "وسيجزي الله الشاكرين" سورة آل عمران، من الآية 411

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل.

و نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأستاذ الفاضل "**كمال زيتوني**" على كل المجهودات المبذولة لإنجاز هذا البحث، وعلى كل ما قدمه من حسن إشراف، فهذا العمل ما هو إلا حصيلة لجهد علمي أكاديمي، لحسن تأطير وإرشاد أستاذنا القدير حفظه الله.

دون أن ننسى كل من ساعدنا وشجعنا من قريب أو من بعيد في السر وفي العلن بالخصوص مكتبة القدس، والسيد دفاف لحسن راجين من الله أن يكون مكسبا علميا.

إهداء

إليك أمي، يا نبض قلبي، أهديك عملي هذا ثمرة جهدك،

إليك يامن منحتني نور الحياة، إليك يامن سرت معي في دربي الطويل،

إليك يامن كنت لي القدوة والسند في الحياة.

أهدي عملي هذا إلى الوالدين الكرمين

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء دون انتظار

إلى من احمل اسمه بكل افتخار .

إلى من كانوا لي السند والأمان إخوتي إلى براعم العائلة ،

إلى من ولدتهم

الحياة اليا الحياة

أكرم

الإهداء

إلى من أيقضى العيون بعد المنام وأضاء الكون بعد الظلام وأكرمنا بنعمة الإسلام يامن وفقني في جميع الخطوات ولبى ما في قلبي من دعوات من فوق سبع سماوات إليك يا سيد الكون والثقلين وخاتم الأنبياء والمرسلين.

إلى من زرع بدربي فوانيسا تنير حياتي وأزاح العتمة إليك يا حضن الرضا ونبض المودة والرحمة...أبي وهل تنطق عظمة.

إلى من كانوا مهدا لأحزاني وأفراحي شقيقاتي ومهجة الروح حليمة، غية مهدية، عيشة، خديجة.

إلى إخوتي تاجي المرصع... محمد، أحمد، أسامة، حرفوش، حليم سليمان، رشيد

وبراءة العائلة خير الدين، عماد، نعيم، محمد، فايزة، مروة، جليل، جنى، جنان، إسراء، أمير، أبهم، أصيل، توبة، سامي

إلى من صنع لي من خيوط الشمس ولألأة النجوم شعاع الأمل صديقي حمزة

إلى من رسمت من دموعي ألف ابتسامة صدقة الغمر غاليتي"زينب" "ونور" ومرام قد تخلو الزجاجة من العطر ولكن تبقى الرائحة عالقة بالزجاجة كذلك تبقى الذكرى الطيبة عالقة بالقلوب هم أولئك الذين رسموا حبهم على جدران قلبي إلى رفقات دربي أمينة، نورة، مباركة، عيشة، ميمي، نور، شيمة، اسمهان، هاجر، ايناس، إخلاص، مرام، منيرة مسعودة، شهرة، صفاء، ميرة، فطيمة، رفيدة، رزيقة، مروة، نور الهدى،

إيمان

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم تسارعا في وتيرة نمو المناطق الحرة من حيث عددها وأنواعها وظهر هذا الشكل في الدول النامية التي حرصت على انشاء المناطق الحرة بهدف دفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعد المناطق الحرة شكل من اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر لذا تسعى معظم الدول لاسيما الدول النامية منها إلى جلب هذا النوع من الاستثمار باعتباره المحرك الرئيسي لاقتصاداتها في وقت عجزت فيه الموارد المحلية وذلك لما تقدمه هذه المناطق من امتيازات وتسهيلات لتمكين الشركات المستثمرة من زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد أكبر لها مما أدى الى زيادة اهتمام الدول بأهمية مثل هذه المناطق في الاقتصاد فوضعت القوانين التي تحكم عملها لإعطائها المزيد من المزايا والحوافز التي تعمل على جعلها مركزا للاستقطاب استثمارات خارجية ومحلية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ولاسيما التصديرية وتاتي هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية

السؤال الرئيسي

ماهو دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية؟

الأسئلة الفرعية

ما هو مفهوم المناطق الحرة وماذا نقصد بالتجارة الخارجية؟

كيف انعكست المناطق الحرة على الدول العربية (والامارات ومصر)؟

هل استطاعت المناطق الحرة أداء الدور المأمول لها في تنمية وتعزيز التجارة الخارجية خاصة بالنسبة للدول العربية؟

ما مدى نجاعة المناطق الحرة بالإمارات واثر قيامها في التجارة الخارجية؟

أسباب اختيار الموضوع:

توافق الموضوع مع مجال التخصص توفر المادة العلمية (مراجع، دراسات سابقة، ملتقيات، أدوات)

أهمية وأهداف البحث:

الهدف من هذا البحث هو ابراز أهمية المناطق الخرة ودورها الفعال في التجارة الخارجية

ابراز أهمية التجارة الخارجية وأهم مقوماتها.

انعكاسات المناطق الحرة على المناطق العربية (امارات، مصر)

صعوبة الدراسة:

- عدم الحصول على احصائيات حديثة حول المناطق الحرة وخاصة التطبيقية

المنهج المتبع في الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من حلال تحليل موضوع الدراسة من كل أبعاده كميا وكيفيا كما هي في الواقع، كما إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي منة خلال معرفة تطور الظاهرة المدروسة من وقت ظهورها إلى الأن

الدراسات السابقة:

- لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة 2012
- العروسي شيخة مبروك، دور المناطق الحرة في تفعيل التجارة الخارجية، دراسة حالة الامارات 2011

- كريم جايز، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، دراسة مقارنة بين الامارات العربية المتحدة ومصر والجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مسيلة 2012.

محتوى البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للمناطق الحرة والتجارة الخارجية وتم تقسيمه ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب المبحث الأول :ماهية المناطق الحرة وكل مبحث المبحث الثاني: الإطار العام للتجارة الخارجية والمبحث الثالث: المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في الدول العربية

الفصل الثاني: دراسة مقارنة بين المناطق الحرة في الإمارات ومصر

تم تقسيمه إلى 3 مباحث وكل مبحث ثلاث مطالب المبحث الأول: التعريف بالمنطقة الحرة جبل علي المبحث الثاني: مقارنة الأداء التجاري للمناطق الحرة بجبل علي وبور سعيد المبحث الثالث: دور المناطق الحرة محل مقارنة على التجارة الخارجية في الدول محل دراسة.

الإطار النظري

تمهيد :

شهد الاقتصاد في العقد من القرن العشرين مجموعة من التغيرات في البيئة العالمية الاقتصادية من خلال قيام المناطق الحرة التي لجأت إليها الدول النامية.

يتضح جليا أن مفهوم المناطق الحرة قد عرف بفعل تطور التجارة الخارجية والأنشطة الاقتصادية اذ أصبحت تشكل صناعة قائمة بذاتها في ظل التقدم الاقتصادي العالمي لذلك نجد أن المبدأ الأساسي التي تقوم عله المناطق الحرة هو جلب الاستثمار الأجنبي باتجاه الإقليم الوطني، كما أن التجارة الدولية مهمة جدا في الحياة الاقتصادية رغم المخاطر والعراقيل فقد عرفت هذه الأخيرة حركة واسعة في المجال الاقتصادي والنقل والموصلات وتكوين نسيج صناعي فعال على المنافسة العالمية.

ومن هذا المنطلق سوف نقوم في هذا الفصل بتوضيح عدة مفاهيم من بينها ماهية المناطق الحرة وأهميتها ومقومات نجاحها خاصة في الدول العربية.

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة

المطلب الأول: مفهوم المناطق الحرة

لا يوجد تعريف واحد وموحد للمنطقة الحرة وبالنظر في التشريعات المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم نجد أنها ثم تضع تعريف موحدا للمنطقة الحرة وإنما وضعت تحديدا لحدود المنطقة، أو الإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخل المنطقة الحرة أو تعيين لمجالات النشاط التي من الممكن ممارسة داخل جدوى تلك المنطقة والأهداف المتوخاة من إقامتها.

المناطق الحرة هي جزء من رقعة جغرافية للدولة يقع في الغالب على منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها يتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي حدود الدولة ويخضع لقوانين خاصة تنظم العمل في ظل السيادة الكاملة للدولة.[1]

تعريف لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة(lonu) هي المنطقة الحرة في مجال جغرافي حدوده ثابتة ومداخله مراقبة من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحدود أوالمراقبة ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون.

أما حسب " اتفاقية كيوتو kyoto" فتعرفها كما يلي:المنطقة الحرة هي جزء من إقليم الدولة حيث السلع المتواجدة في هذه المنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية المعمول بها في باقي الوطن كذلك الحقوق والرسوم الخاصة بالواردات فهي غير خاضعة دائما لرقابة مصالح الجمارك.[2]

---

[1]- خالد عليان عليمان وعلي أحمد المشاقية، إدارة التخليص الجمركي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 109- 110.

[2]- kyoto comvemtion= « Guidelmes to specifie ,Anmex d chopter(2)chnapter 2 free zones"», world coutstomsorganizon, jul 2000.p04.

وتعرف المنطقة الحرة حسب معهد تمويل التنمية للمغرب العربي بأنها أراضي مغلقة داخل إقليم جمركي، مستفيدا من نظام الاستثناء الإقليمي، حيث يستفيد فيها النشاط الاقتصادي من بعض الحرية كما قال المعهد بالاستبدال التسمية من المناطق الحرة إلأى المناطق الاقتصادية الحرة ذلك أن التسمية القديمة لا تستوعب كافة المتغيرات التي أدخلت عليها ومن هنا حرض المعهد على إبراز دلالات المصطلح الجديد محددا إياه كالتالي:

المنطقة: تعني المساحة أو إقليم محدد ومعين جغرافيا واداريا

الاقتصادية: النشاط الممارس داخل المنطقة ذات طابع اقتصادي (الصناعة، تجارة، خدمات)

الحرة: الحرية داخل المنطقة، حيث تمنح للمستثمر حوافز تتناسب مع طبيعة النشاط من خلال إلغاء أو تخفيض كل القيود والتعقيدات.[1]

المطلب الثاني: خصائص المناطق الحرة

من خلال مضمون التعريفات السابقة للمناطق الحرة يتضح أن هناك من الباحثين من يحصر خصائص المناطق الحرة في اعتبارها خارج الإقليم الجمركي ومعزولة عن بقية الأقاليم الأخرى للدولة المضيفة ويضاف لذلك خاصية تعامل واستفادة جميع الاستثمارات المحلية والأجنبية من الحوافز والتسهيلات والضمانات التي تقدم عادة في هذه المناطق دون أي تفرقة بين ما هو أجنبي وما هو وطني لذلك يمكن أي تلخيصها في ما يلي:

[1]- خالد عليان وعلي أحمد المشارقية، مرجع سابق، ص 110.

1- المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة:

تقوم المنطقة الحرة على مساحة جغرافية مضبوطة الحدود تحدث بموجب نص تنظيمي سواء قانون أو مرسوم تنفيذي، براعي فيها النشاط الاستثماري الذي سيزول فيها والتوسعات المستقبلية التي يمكن أن تطرأ حجم النشاط.[1]

2- شمولية التعامل داخل المناطق الحرة:

هو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخراجي لكل المتعاملين الإقتصاديين (المستثمرين) الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق إلى هذا فإن الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الإقتصاديين في المناطق الحرة.[2]

3-المساواة في التعامل داخل المناطق الحرة:

في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الإقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الحرة فالحوافز والضمانات الممنوحة يشغلها ويستفيد منها كل الطرفين اذ لا يوجد هناك معاملة خاصة لطرف دون الأخر أو تعامل تفضيلي داخل المنطقة الحرة الواحدة.[3]

[1]- تواتي فاطمة بن علي واقع وأقاف المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في ع. إ غير منشورة، جامعة شلف، 2007، ص 64.

[2]- أحمد مداني، وبن عليبالعزوز، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة منطقة "بلارة")، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 9.

[3]- منور أسرير، المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لتجارب بعض البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 108.

4-اللابيروقراطية في المعاملات الإدارية:

ان العمليات التي تتم داخل المنطقة الحرة لا تخضع إلى أي عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير.[1]

5- الإعفاءات والتسهيلات الجبائية داخل المناطق الحرة:

إن الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إلى المتعاملون وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الإقليمي.[2]

6- المناطق الحرة تخضع لسيادة الدولة:

الخضوع لسيادة الدولة، رغم عزلها التام عن بقية الأقاليم ولذالك تطبق عليها قوانين الدولة نفسها إلا أذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل بها، وأيضا لتحيد الأنشطة المسموح لممارستها داخل المنطقة، فقد يكون النشاط هو التخزين أو إعادة التصدير.[3]

المطلب الثالث: أهمية المناطق الحرة

كل دولة من دول العالم تسعى لإنشاء مناطق حرة خاصة بها لجذب الاستثمار المباشر، وذلك بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية لتطوير والتنمية الاقتصادية وإقامة البنية الأساسية.[4]

---

[1]- أحمد مداني، مرجع سابق، ص 9.

[2]- زوينة ريال، المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير (دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وأفاق إنشاءها في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997، ص 40.

[3]- عوض الجرازي محمد، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، ط1، لبنان، 2007، ص 35.

[4]- كريم حايز، دو المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية (دراسة مقارنة بين الإمارات، مصر، الجزائر) مذكرة الماجستير، جامعة مسيلة، 2012، ص 31.

زيادة حجم صادرات الدولة من منتجات المناطق الحرة وتقليل حجم الواردات عن طريق سد احتياجات السوق المحلي من منتجات هذه المنطقة بدلا من الاعتماد على الخارج.[1]

الرفع بعجلة التنمية الاقتصادية، حيث تساهم المناطق الحرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتغلب على مشاكل ومعوقات التنمية.[2]

تشغيل الأيادي العاملة، اذ أن المشاريع التي تقام في المناطق الحرة تساهم بشكل كبير في توظيف الأيادي العاملة الوطنية وتكسيبها المهارات الفنية التي يمكن نقلها إلى قطاعات خارج المناطق الحرة، مما يعكس إيجابية على رفع إنتاجية هذه القطاعات.[3]

فأهمية المناطق الحرة مرتبطة لطبيعة النظام الاقتصادي القائم وبالظروف الاقتصادية والإجتماعية السائدة في البلد الذي تقام فيه المنطقة الحرة، من جهة ولمدى تفاعلها أو تأثرها بالظروف الاقتصادية العالمية من جهة أخرى وأن تطور المناطق الحرة على اختلاف أشكاله ومضامينها وأهدافها يتبع بضرورة هذه الأنظمة و يتأثر بها إلى حد بعيد من حيث إقامة المناطق الحرة، إن إنشاء المناطق الحرة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدولة التي تنشأ المناطق الحرة.[4]

[1]- عادل عبد الكردوسي، المناطق الحرة في الدول العربية، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 364، ص 65.
[2]- كريم حايز، مرجع سابق، ص 42.
[3]- زكريا فوغال، دور المناطق الحرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الأردن) شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ص 37.
[4]- شرف سمير واخرون: دراسة تحليلة للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة، ص184، ص 185.

المبحث الثاني: أساسيات حول التجارة الخارجية

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأسباب قيامها

أولا: تعريف التجارة الخارجية

تمثل التبادل للسلع والخدمات بين الدول التي تتوفر فيها والدول التي تفتقر إليها أي أن هناك دول مصدرة وأخرى مستوردة والحكمة من التجارة الدولية أنها الاستغلال الأمثل لمواد العالم يختلف مفهوم التجارة الدولية عن التجارة الداخلية في أن الأولى تقوم بين أطراف دولية وحدود سياسية وموانع تداول وأنظمة وقوانين وأليات ليست قائمة بين أطراف التداول في السوق التجارة الوطنية ويمكن نظر إلى التجارة الدولية على أنها ذلك النوع من التجارة الذي ينصب على كتلة التدفقات.

السلعية المنظورة، التي تؤلف مجمل الإنتاج السلعي المادي الملموس المتداول في أفنية التجارة الدولية بين الأطراف المتداولة من جهة وعلى كتلة التدفقات (صادرات، واردات) الخدمية غير المنظورة التي تتألف من خدمات النقل الدولي بأنواعه، وخدمات التأمين الدولي وحركة السفر والسياحة العالمية والخدمات المصرفية الدولية، وحقوق نقل الملكية الفكرية وخاصة نقل التقنية (تكنولوجيا) من جهة أخرى يمكن القول إن التجارة الدولية هي حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع البشري التي نتجت عن اتساع رفعت سوق التبادل الاقتصادي الجغرافية بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة، تضم مجتمعا وتكوينا سياسيا واحد، بل اتسعت لتتم المبادلات السلعية والخدمية فيها بين أقاليم ذات مقومات اجتماعية وسياسية مختلفة[1]

[1]/ مروان عبد المالك ذنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، شركة دار الأكاديميون، عمان، الأردن، 2020 ص 13 ص 14.

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول فيما يلي:

1 الظروف الطبيعية: تحظى بعض الدول بظروف طبيعية تقودها إلى التخصص في انتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي، فبعض الدول تتوفر فيها احتياطات ضخمة من النقط والبعض الآخر مختص في انتاج المعادن والذهب.

2 انخفاضا التكاليف: السبب الثاني لقيام التجارة بين الدول هو أن الكثير من العمليات التصنيعية تخضع لمبدأ وفورات الحجم أي ان معدل تكلفتها ينخفض كلما توسع حجم الإنتاج، حيث تكون دولة ما في الطبيعة ا لمنتجين لسلعة ما فإن في وسعها انتاج هذه السلعة بكميات ضخمة وتكلفة أقل وتعطيها وفرت الحجم ميزة مهمة من ناحية التقنية والتكاليف على الدول الأخرى التي سنجد انه من الأرخص لها شراء هذه المواد من الصانع الرئيسي بدلا من انتاجها محليا، كعلاقة أمريكا مع اليابان في انتاج الطائرات والأجهزة الالكترونية، وهنا تنشأ فوارق في الإنتاجية ويصبح التخصص والتبادل مفيدان أكثر من الاعتماد على الإنتاج المحلي

3 اختلاف الأذواق: حتى ولو كانت ظروف الإنتاج متشابهة في جميع المجالات فقد تتاجر الدول مع بعضها إذ كان ذوقها للسلع مختلف، فإن كانت النرويج والسويد تنتجان السمك واللحوم بكميات متماثلة لكن السويديين يحبون اللحوم في حين يميز النروجيين الأسماك، عندها يمكن إجراء عملية متاجرة نافعة للطرفين بأن تصدر اللحوم إلى السويد والأسماك إلى النرويج.

4 التخصص والتقييم الدولي في الإنتاج: هو أن تتخصص دولة أو منطقة معينة في سلعة أو عدة سلع لغرض تحقيق مزايا معينة لا يمكن الوصول إليها يغير التخصص، أو يقصد تحقيق فروق في النفقات المبذولة لإنتاج البضائع المتداولة، وتعتبر الدولة متفوقة

إذ استطاعت أن تنتج بعض السلع بتكاليف تقل عن مثيلاتها في الدول الأخرى أو إذ انفردت باستخراج بعض المواد الأولية أو بزراعة بعض المنتجات[1]

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتجارة الخارجية

يرى ستيفن بول ماكي أن قطاع التجارة الخارجية بدأ دورها في ظهور كمنافس للقطاعات التقليدية كالزراعة والصناعة بعد عودة ماركو بولو من الشرق وحديثه عن كنوزهم وما يتوفر فيها مواد أولية فائضة وسوق محلية متطلعة على تقبل الجديد من السلع وجود ابداعات وابتكارات لم يألفها الغرب وسلع متنوعة جديدة مصنعة وغير مصنعة وتوفر قوى عمل رخيصة قادرة وراغبة في العمل ومعادن ثمينة وأحجار ولؤلؤ يحلم الغرب في الحصول عليها، كل هذه المغريات جعلت الغرب يفكر بشتى الطرق للاستحواذ عليها بالقوة ولبحث عن السبل الكفيلة للوصول إليها اتبع الغرب في التحليل حسب الفلسفات والأفكار التي نادى بها اعتمد على أساليب الفنية وغير فنية لعقد ظهرت بوادر فلسفة التجارة الدولية في المذهب التجاري الذي أعطى أول تفسيره لنظرية التبادل الدولي في أوربا منذ بداية القرن السادس والسابع عشر حيث كان الهدف الحصول على معادن الثمينة من الذهب والفضة ويتم ذلك بترجيح جانب الصادرات لأن الاستردادات ستؤدي إلى تسديد الذهب إلى الخارج وراد هذه الفلسفة جين ببودين (فرنسا) توماس مان (انكلترا)، انتوني سير (إيطاليا)،وغيرهم ولكن ديفيد هيوم، وأدم سميث وجهة نظر خاصة بالمذهب التجاري، إذ يرى ديفيد هيوم ان حركة المعادن الثمينة تصبح تلقائية فيما لو زادت الصادرات على الاستيرادات بينما وجهة نظر أدم سميث تأخذ ثلاث محاور نذكرها:[2]

1) إنتاج السلعة هو مصدر الثروة الحقيقة وليس تكديس المعادن الثمينة.

[1]/ مروان عبد المالك، مرجع سابق ص 16، 17.
[2] - مروان عبد المالك، مرجع سابق، ص 25-26.

2) قوة الدولة في عدم تدخلها في الحياة الاقتصادية وانصرافها التي التركيز على المسائل العامة.

3) لا تصلح سياسة تجميع المعادن الثمينة ف الأجل الطويل لأنه غير مضمونة.

إن مدرسة التجاريين والفكر التجاري يمكن أن يعود إلى مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وجدت في اوروبا خلال فترة من (1500) حتى (1750) ميلادي، ولا يمكن أن تصنف على أساس كونها مدرسة فكرية مستقلة بذاتها، وانما أكثر من ذلك على أساس كونها تجميع الاتجاهات متشابهة نحو النشاطات الاقتصادية الداخلية ودور التجارة الدولية التي تميل إلى التحكم في الفكر الاقتصادي والسياسات التجارية الحكومية.

ان الفتوحات الجغرافية الجديدة قد أوجدت الفرص على ممارسة التجارة ووسعت من الرؤية نحو التجارة والعلاقات الدولية، إن النمو السكاني الكبير وكذلك التطورات التعليمية والثقافية وصعود طبقة التجارة وكذلك اكتشاف المعادن النفسية في العالم الجديد والتغيرات في الأفكار الدينية حول الأرباح وتراكم رأس المال والنمو والصعود في الحكومات العالمية مرهونة بمقتضى الأفكار التجارية ويمكننا القول أن التجاريين تعتمد على الفكرة القائلة بأن ثروة الأمة أو الثروة العالمية هو في الحصول على المعادن النفسية و اكتشافها أي بمعنى أن الفكرة الأساسية تعتمد على الموارد المعدنية للعالم؟[1]

فهي يمكن أن تنطبق عليها مصطلح "المجموع الصفري للأشياء" حيث أن الربح الاقتصادي لأحد البلدان في هذه اللعبة هو على حساب خسارة الأخر؟ حيث أن الربح الذي يحصل عليه شخص ماهو بالتأكيد يمثل خسائر الأخرين؟ إن التجاريين ينظرون إلى النظام الاقتصادي أنه يحتوي على ثلاث أشياء.

- القطاع الصناعي

[1] - عبد الله، مرجع سابق، ص 25-26.

- القطاع الريفي
- قطاع المستعمرات

إن في رأيهم يتم تعبير الطبقة التجارية (طبقة التجار) تعتبر من أهم أسباب نجاح النظام الاقتصادي؟

إن عنصر العمل هو العنصر الأساسي والرئيسي من عناصر الإنتاج، وإن وجهة النظر التجارية كما يفعل الكتاب الكلاسيك تتبع نظرية القيمة للعمل) التي تؤكد بأن أي سلعة من السلع تقيم نسبيا بما يبذل من عمل؟ ويجب أن لا تتفاجأ بأن معظم الكتاب وصناع القرار السياسي في تلك الفترة أكدوا بأن الفعاليات الاقتصادية يجب أن تنظم ولا تترك لأهواء الشخصية الفردية وأخيرا فإن من أهم الأفكار التي جاء بها التجاريين في هذا المجال والذي يقع في صميم الاقتصاد الدولي هو أن هناك حاجة في أي بلد من بلدان لأن يتحقق فائض في الصادرات على الواردات والتي يمكن أن نسميه (الميزان التجاري الموجب) أو المفضل وبالتالي سيكون الفائض في الاستردادات على الصادرات تحدث ما نسميه (الميزان التجاري السالب) أو غير المفضل؟ والتعامل هذا يحصل بالتدفقات للمعادن النفيسة الذي يأتي من الخارج إلى الداخل كمدفوعات لمشترياتهم من البلد المعين بالذهب والنحاس.[1]

[1] - مروان عبد المالك، مرجع سابق، ص 18.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أبرز القطاعات الحيوية في أي مجتمع، فالتجارة الخارجية تربط الدول مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع قاعدة الاختبارات فيما يخص مجالات الاستثمار والاستهلاك.

من المؤكد أن التجارة الخارجية أصبحت من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم بشكل أساسي وخاصة الدول النامية نظرا لأهميتها في تحقيق التوازن في السوق الداخلية في قانون العرض والطلب وتساهم في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات، كما أنها تعتبر مؤشر على القدرات الإنتاجية للدول والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة ومستويات الدخول فيها وكذلك قدراتها على الاستراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية.[1]

فالتجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للبلدان وهذه الأخيرة تتعاون فيما بينهما من ناحية توفر الموارد الطبيعية والمزايا الاقتصادية في انتاج السلع والخدمات وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها.

ان التجارة الخارجية تشكل عاملا بالغ الأهمية بالنسبة لتمويل وتقدم التنمية الاقتصادية في الدول النامية.[2]

[1] - أي الفضل أحمد بن حجر العقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، طبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 2002، ص 158.
[2] - حسن أحمد توفيق، التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)، دار النهضة العربية، ط1، 1928، ص 10.

المبحث الثالث: المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية الدول العربية.

تتمحور دراستنا حول المناطق الحرة ودورها في التجارة الخارجية وأهم المناطق التي تم إنشائها والدول التي أولت اهتمامها بهذه المناطق خاصة دول الشرق الأوسط.

المطلب الأول: المناطق الحرة في الدول العربية

إن الدول العربية كغيرها من الدول سعت إلى تبني فكرة المناطق الحرة لما حققته من التجارب ناجحة في الدول النامية غير أن الدراسات أثبتت أن البلاد العربية سجلت أدنى مستوى من النشاط في مجال التطور والتنمية في المناطق الحرة لذلك فالمناطق الحرة أصبحت منتشرة إلى حد بعيد في العديد من الدول العربية ومن الدول التي تبنت فكرة المناطق الحرة مصر(الإسكندرية، بورسعيد، السويس، الإسماعلية) ومن بين الدول العربية التي تبنت المناطق الحرة دولة الإمارات اذ تنفرد حاليا بتجربة متميزة في مجال اقامتها لهذه المناطق نذكر منطقة " جبل علي" التي تعد اول المناطق الحرة التي اصدر صاحب السمو سعيد آل مكتوم في ماي 1980 مرسوما لإنشائها.[1] على المنطقة الحرة امتيازات كثيرة لجذب رؤوس الأموال واستثمارها كالإعفاء الشريك المواطن وذلك بموجب قانون ينص على أن المنطقة الحرة لها كيانها القانوني بتوفير البنية الأساسية من مرافق وإنشاءات في التجهيز المكاتب والمصانع والمستودعات الجاهزة لإيجار[2]

المناطق الحرة في الجزائر

تبلورت فكرة المناطق الحرة في الجزائر فعليا في قانون الاستثمار رقم93/12 المؤرخ في 1993/10/5 المتعلق بالمناطق الحرة بضبط الشروط العامة وتسير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء مناطق على التراب الوطني تتم فيها أغلب عمليات الإستراد والتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين التي

[1] - أحمد نبيل محمد الجداوي، دور المناطق الحرة في تنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية (حالة مصر) ص 33.
[2] -تشوري عبد الرحمن، المنطقة الحرة في جبل علي ص 143 على الموقع
MUHALB COM/EN.

تحكم التجارة الخارجية في اطار المشروع الوطني لإقامة المناطق الحرة ولاية جيجل بالمنطقة الصناعية "بلارة" ببلدية الميلية شرق ولاية جيجل بعد انتعاش مناء " جن جن"

واستقطاب المنطقة للكثير من الاستثمارات منها مشروع انجاز مركب الحديد والصلب لشركة جزائرية قطرية بين مجمع سيدار" وشركة قطر ستيل الدولية.[1]

المطلب الثاني: المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في الدول العربية

-عرفت التجارة الدولية فكرة المناطق الحرة منذ زمن بعيد كوسيلة لدفع النشاطات التجارية الدولية ومع تطور الأساليب الاقتصادية الحديثة ظهرت على الواجهة أشكال جديدة ومتطورة للمناطق الحرة ومن المحتم أن يشهد هذا المفهوم تطور مستمرا تمليه التغيرات التي ستطرأ على دينا مكية الاقتصاد العالمي، بمعنى آخر فإن سير المناطق الحرة يتأثر كثيرا بالاستراتيجيات الشركات الأجنبية المستثمرة في هذه المناطق غير أن المبدأ الأساسي للمنطقة الحرة هو جلب نشاط اقتصادي أجنبي لذلك فالدول النامية بدأت تستحوذ على جزء متزايد في التبادلات التجارية الدولية وذلك من خلال صادرتها وعلى هذا الأساس أن نوضح أن تطور المناطق الحرة في ظل الظروف اقتصادية تمليها العلاقات الاقتصادية الدولية المبنية على تبادل المصالح بين بلدان في ظل التكتلات الاقتصادية الحالية وبذلك فالمناطق الحرة هي الشريان الحيوي الذي يعتمد عليه في الاقتصاد فمثلا دولة الإمارات، تمثل المناطق الحرة أحد أهم مصادر جذب الاستثمار الأجنبي ونقل المعرفة، لذلك يتم إنشاءها وفق استراتيجيات وأهداف دقيقة وواضحة توفر العديد من العوامل والمقومات جعل الإمارات بحاجة لهذه الاستثمارات التي وحدت في الدولة مناخ استثماري مناسب[2]

[1]- محمد بوشنافة وأحمد تيزار، إلى اصلاحك الاقتصادية في الجزائر "المناطق الحرة"، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2003 ص 6.
[2] - وزارة الاقتصاد، المناطق الحرة بالإمارات، دراسة تحليلية ص 6.

المطلب الثالث: علاقة المناطق الحرة بمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

بدأ العمل بالمنطقة التجارة العربية الحرة (gâta) منذ سنة 1998 وبعد مرور ست سنوات على البدء في تنفيذها فقد بلغ التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية ذات الأكثر المماثل بتاريخ 1 جانفي 2004نسبة 80 % من تلك التي كانت مطبقة في نهية عام 1997وقد بلغ عدد الدول العربية 17 دولة نذكر منها:

-الأردن -المغرب -تونس -فلسطين

-الإمارات -اليمن -سوريا -مصر

-العراف -البحرين

ووصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل من التجارة في السلع في 1/ 1/ 2005 من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية وضرائب[1]

[1] - دهان غادة، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية ص 66.

خلاصة الفصل الأول:

مما تقدم؛ يتضح أن المناطق الحرة مفهوم قديم جدا، وقد عرف بفعل تطور التجارة الدولية والأنشطة الاقتصادية، وقد باتت تشكل الآن، صناعة قائمة بحد ذاتها في ظل التقدم الاقتصادي العالمي الهائل، فالمناطق الحرة قامت انطلاقا من فلسفة زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة ورؤوس الأموال بين دول العالم، ورغم هذا فلا نجد تعريفا محددا لها لحد الآن، إلا أن جل هذه التعاريف تتفق في الخصائص والقواعد العامة لهذه المناطق.

كما رأينا أنه مع تعدد الأنشطة الاقتصادية فإن المناطق الحرة واكبت هذا التنوع، فتعددت أنواعها وأشكالها، وأيضا تسمياتها، تبعا لموقعها أو للنشاط الذي أوجدت من أجله، ثم تعرضنا لأهم المفاهيم والأنظمة المشابهة للمناطق الحرة محاولين إبراز أوجه الاختلاف بينها.

وفي الأخير، تطرقنا إلى الأهداف المرجوة من إقامة هذه المناطق، والفوائد التي تجنيها الدول المضيفة والمستثمرون من هذه المناطق، وأيضا تناولنا الدورة الحياتية لهذه المناطق من مرحلة الإنشاء حتى مرحلة إنهائها.

الإطار التطبيقي

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد الإطلاع على مكانة المناطق الحرة ودورها الفعال في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، سنخصص هذا الفصل لدراسة مقارنة لدور هذه المناطق في التنشيط التجارة الخارجية في كل من الإمارات، مصر والجزائر، حيث وقع اختيارنا على كل من منطقة جبل علي بدبي، ومنطقة الحرة ببورسعيد،

وللإحاطة بالجوانب المختلفة للمناطق الحرة بالدول محل الدراسة،سيتم في المبحث الأول من هذا الفصل التعرض إلى التعريف بالمناطق محل المقارنة من خلال التطرق إلى أهم المراحل التي مرت بها هذه المناطق ثم إجراء مقارنة بين مؤهلات نجاحها، والحوافز والتسهيلات المقدمة فيها، وفي المبحث الثاني سنحاول عرض ومقارنة لأداء هذه المناطق ودورها في السوق المحلية والأجنبية، ثم يتم بعد ذلك في المبحث الثالث مقارنة انعكاس دور هذا الأداء على مجمل التجارة الخارجية في البلدان محل المقارنة.

المبحث الأول: التعريف بالمناطق الحرة جبل علي

تبنت البلدان العربية كغيرها من الدول النامية فكرة المناطق الحرة محاولة الاستفادة من الأهداف التي ستجنيها من جراء إقامتها ولهذا سنحاول التعرض لنشأة وتطور كل منطقة على حدا ثم المقارنة بين المقومات والمعوقات وكذا الحوافز والتسهيلات الممنوحة في المناطق محل المقارنة.

المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة جبل علي

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة أهم المحطات التي مرت بها المناطق الحرة محل المقارنة، من فكرة ثم تطورها إلى واقع وأيضا التحسينات والتعديلات التي تمت عليها.

أولا: نشأة وتطور منطقة جبل علي بالإمارات

قبل الحديث عن منطقة جبل علي بدبي سنحاول إلقاء نظرة سريعة على إمارة دبي التي تحتضن هذه المنطقة التي تعد أهم منطقة حرة في دولة الإمارات.

أ. **إمارة دبي:** كانت إمارة دبي ولا تزال تشتهر بالتجارة، حيث تمثل محطة ترانزيت هامة، ويتركز بها النشاط الاقتصادي، حيث تعد من أكبر المدن الإماراتية تطورا، وتبلغ مساحة دبي3.900كم^2 ولإمارة دبي ميزات خاصة تنفرد بها عن باقي الإمارات العربية، فهي تعد مركزا تجاريا هاما حتى قبل اكتشاف النفط بها، ومن الحقائق البارزة أن نسبة الدخل من عائدات النفط لا تتعدى 10% من إجمالي الدخل، وإمارة دبي لها طبيعة خاصة من حيث التركيبة السكانية إذ أن 80% من السكان من الوافدين ومن جنسيات مختلفة، وتستقبل دبي حوالي1.3مليون سائح سنويا، يأتون لغرض السياحة والشراء حيث تتميز بوجود المراكز التجارية الحديثة، وعلى سبيل المثال يحتوي مركز دبي التجاري العالمي الذي افتتح عام 1997، على أكثر من مائة شركة ومؤسسة كبيرة، وتعد دبي سوقا عالمية لتجارة الكثير من المنتجات خاصة الذهب، والأجهزة الإلكترونية، وخاصة أجهزة الحاسوب، والسيارات، كما أنها تحتوي على سلسلة كبيرة من أفخم الفنادق العالمية، وهي من أهم المراكز التجارية والسياحية في منطقة الخليج، ومن أبرز الموانئ في دبي ميناء جبل علي الذي يبعد عن المدينة بحوالي 35كم، وبدأ العمل فيه منذ عام 1976 ويضم 67 رصيفا، مهيأة لاستقبال كافة أنواع السفن مثل حاملات الغاز الطبيعي، وناقلات النفط العملاقة، مما هيأ المناخ لإنشاء منطقة حرة بجبل علي[1].

[1] ـ محمد بوشنافة وأحمد تيزار، إلى اصلاحك الاقتصادية في الجزائر "المناطق الحرة"، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2003 ص 15.

ب. منطقة جبل علي بدبي: لقد مرت المنطقة الحرة بمراحل تطور تدريجية جعلتها مؤهلة لما وصلت إليه الآن، حيث أنشأت بمقتضى المرسوم رقم 1 لسنة 1980، في منطقة كانت عبارة عن صحراء قاحلة، كما صدر في شهر ماي 1983 المرسوم الذي يحدد التعليمات المتعلقة بتحديد هذه المنطقة حيث تربعت على مساحة إجمالية فاقت 100 كم^2 مسورة بالكامل مما جعلها إحدى اكبر المناطق الحرة على مستوى العالم، تلا ذلك المرسوم رقم 1 لسنة 1985، والذي نص على إنشاء سلة المنطقة الحرة بميناء جبل علي ومهمتها إدارة المنطقة الحرة، وفي العام نفسه بدأت تستقطب الشركات إليها، وفي عام 1986 صدر القانون رقم 2 الذي يحدد الأعمال التي تقام في هذه المنطقة، وصدر كذلك القانون رقم 2 لسنة 1993 بشان المصانع المملوكة لمواطني دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي في المنطقة الحرة، وبفضل مناخ الاستثمار المتميز الذي تتمتع به المنطقة الحرة بجبل علي والإجراءات المتعددة التي اتخذتها حكومة دبي من أجل توفير أكبر قدر من النجاح للمنطقة الحرة بجبل علي، والسمعة الطيبة التي تمتعت بها هذه المنطقة على الصعيد الإقليمي والعالمي، كل هذا خولها بان تختل المرتبة الأولى كأفضل منطقة حرة في الشرق الأوسط، كما تم تصنيفها من قبل الإتحاد الدولي للمناطق الحرة كأفضل منطقة حرة متطورة في العالم لسنة 2004، وذلك لدورها الريادي على مستوى التجارة والصناعة، وللنمو الكبير الذي تحققه، وأيضا لالتزامها بالقوانين والمعايير الدولية، ولتعزيز بنيتها التحتية وتطويرها باستمرار، كل هذا يمثل انعكاسا كبيرا للحركة التجارية المتوسعة في إمارة دبي التي أطلق عليها بسبب التسهيلات والحرية التجارية فيها لقب "**جنة المناطق الحرة في العالم**"، وهو الأمر الذي تحولت معه الإمارة إلى مركز تجاري هام يتم التصدير منه إلى أكثر من 120 دولة موزعة على قارات الدنيا الخمس[1]

ثانيا: نشأة وتطور المنطقة الحرة بورسعيد بمصر

قبل التطرق إلى تطور المنطقة الحرة ببورسعيد سنقدم لمحة بسيطة عن محافظة بورسعيد بمصر.

أ. لمحة عن محافظة بورسعيد: تقع مدينة بورسعيد في قلب التقاطع الطرق التاريخية بين الشرق والغرب وبالتحديد في الشمال الشرقي لجمهورية مصر العربية على مدخل قناة السويس الشمالي بضفتيه بورسعيد على الضفة الغربية في قارة إفريقيا وبور فؤاد على الضفة الشرقية في قارة آسيا، واسمها مشتق من اسم الخديوي سعيد باشا الذي أعطى ديلسبس امتياز حفر القناة، وقد عرفت المدينة النور مع بداية

[1] - محمد بوشنافة وأحمد تيزار، إلى اصلاحك الاقتصادية في الجزائر "المناطق الحرة"، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2003 ص46

حفر قناة السويس في سنة 1859، وقد أنشأت لخدمت الملاحة وحركة النقل والوصل بين البحر البيض المتوسط والبحر الأحمر، مما جعلها مركز اتصال بين الشرق والغرب في ملتقى طرق المواصلات الداخلية والخارجية وهي تتسم بسمات المجتمع الأوروبي في نظامها العمراني نتيجة وجود روابط دائمة مع العالم الخارجي وتعتبر من المدن التجارية الكبرى في مصر خاصة بعد تحويلها إلى مدينة حرة وهي تربط حركة التجارة بين دول الشرق الأوسط وأوروبا والشرق الأقصى، فمحافظة بورسعيد عبارة عن شبه جزيرة يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب بحيرة تنيس المنزلة ومن الشرق تحدها مدينة الفرما ومن الجنوب حدود محافظة دمياط، وتقدر المساحة الكلية لمحافظة بورسعيد 1351.138 كلم^2، وبلغ عدد سكان محافظة بورسعيد في سنة2005 حوالي52918نسمة تقريبا[1].

ب. المنطقة الحرة ببورسعيد:تعود الجذور التاريخية للمنطقة الحرة ببورسعيد إلى الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس في سنة 1902، حيث نص الاتفاق على إنشاء منطقة حرة برية وبحرية وتوسيع ميناء بورسعيد، لكن حدود هذه المنطقة اقتصرت على الحدود الخاصة بالميناء، ثم في سنة 1952 صدر القانون رقم 306 والذي ينظم إقامة المناطق الحرة في مصر، وبعد تأميم القناة في سنة 1956 عرفت المنطقة الحرة تراجعا ملحوظا في نشاطها بسبب الاضطرابات التي شهدتها مصر ومن بينها العدوان الثلاثي على مصر، كما صدر في عام 1966 القانون رقم 51 المتعلق بتنظيم المنطقة الحرة ببورسعيد لكنه توقف بسبب الحرب العربية الإسرائيلية في سنة 1967، وفي بداية السبعينات سعت الحكومة المصرية خطوات جادة لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث صدر في سنة 1971 القانون رقم 65 والمسمى بقانون استثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة المتعلق بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وقد وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار في اجتماعه 188 بتاريخ 1975/06/28 على إنشاء المنطقة الحرة العامة ببورسعيد، كما وافق مجلس الوزراء بجلسته في 1975/07/12 على إنشاء المنطقة الحرة ببورسعيد، وقد تحولت بورسعيد بالكامل إلى منطقة حرة بموجب القانون رقم 12 لسنة 1976 والقاضي بتحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة، وتبلغ مساحة المنطقة الحرة حوالي 730000 م^2، وبسبب عدم تحقيقها لأهدافها التي وجدت من أجلها فقد تم الإلغاء التدريجي للمنطقة بمقتضى القانون صدور القانون رقم 5 لسنة 2002 الصادر في بداية العام بشأن الإلغاء التدريجي للمنطقة الحرة حيث نص

[1]_ أي الفضل أحمد بن حجر العقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، طبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 2002، ص 189.

القانون على إلغاء القانون رقم 12 لسنة1976، وكذا إلغاء القانون رقم 24 الصادر في سنة 1976 والذي نص على العمل بنظام المنطقة الحرة في بورسعيد[1]، ولكن المنطقة لتزال تشتغل لحد الآن.

المطلب الثاني:مقومات ومعوقات المناطق الحرة محل الدراسة

سنحاول في هذا إجراء مقارنة بين مقومات ومعوقات المناطق الحرة محل المقارنة من خلال عرض عدد من المقومات التي تتوفر عليها المناطق الحرة محل المقارنة وكذا المعوقات والتحديات التي تواجهها هذه المناطق، والتي من أبرزها:

أولا: مقومات المناطق الحرة محل المقارنة

أ. الموقع الجغرافي: سبق وأن أشرنا في الفصل الثاني إلى أن من أهم مقومات وعوامل نجاح المناطق الحرة هو توفرها على الموقع الجغرافي المتميز الذي تقام عليه وإلى المكانة الاقتصادية لهذا الموقع من حيث قربه من الأسواق العالمية والإقليمية وكذا خطوط التجارة الخارجية، وفي هذا الصدد نجد أن المناطق الحرة محل المقارنة تتميز بمواقع جغرافية ومكانية مهمة حيث نجد أن الموقع الاستراتيجي لمنطقة جبل علي بدبي القريب من خطوط التجارة الخارجية بين الشرق الذي يتميز بتوفر المواد الخام، والأسواق الاستهلاكية الكبرى والغرب المتميز بتقدمه التكنولوجي، وموقع إمارة دبي الاستراتيجي القريب من مضيق هرمز مدخل الخليج وسهولة الوصول إلى شبه الجزيرة العربية، وهذا بدوره أدى إلى استخدام الشركات المتعدّدة الجنسيات المنطقة الحرّة كمركز إقليمي خاص بها لتوزيع منتجاتها إلى الأسواق الخليجية)، يضاف لذلك المكانة التجارية المتميزة للإمارة في حركة التجارة الدولية، وتتوسط المنطقة الأسواق العالمية الدولية الأسيوية والإفريقية وكذا الأوروبية،ويبين الجدول رقم المسافات البحرية بين جبل علي وبعض الدول والمناطق:

[1]_ أي الفضل أحمد بن حجر العقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، طبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 2002، ص 200

الجدول رقم 2: المسافة بين المنطقة الحرة بجبل علي وأهم الأسواق العالمية

الدولة	المسافة بالأميال
اليابان، كوريا	8500
الصين	7500
سنغافورة	5000
الهند، باكستان	750
أمريكا	10500
وسط أوروبا	7500
شرق إفريقيا	3500
الكويت، السعودية، قطر	250
إيران	100

المصدر: دائرة التسويق بسلطة المنطقة الحرة بجبل علي.

أما فيما يخص المنطقة الحرة ببورسعيد فهي تتمركز في موقع إستراتيجي ممتاز كونها تقع على ضفاف قناة السويس أحد أهم المعابر التجارية في العالم، مما يؤهلها لتكون من أنجح المناطق الحرة في العالم،حيث يحتل موقع مصر المتميز المتوسط للعالم، ويربط بين القارتين الإفريقية والأسيوية، ويتوسط الوطن العربي مما جعلها تحظى بمكانة مرموقة على خارطة التجارة الخارجية منذ القدم، حيث شهدت فترات ذهبية في تجارة الترانزيت وحركة الحجاج مما جعل مصر تحتل مكانة مرموقة في التجارة الخارجية باعتبارها واحد من أكبر الأسواق العربية وأيضا قربها من الأسواق العالمية مثل السوق الإفريقية والسوق الخليجية وأيضا الأسواق الأسيوية والأوروبية، حيث يتيح لها موقعها الإستراتيجي المتميز القريب من مصادر الطاقة والثروات الطبيعية خاصة الزراعية منها، إلا أن اقتصار منطقة بورسعيد على المجال الصناعي قلص من أهمية الموقع الجغرافي للمنطقة.

وعن المنطقة الحرة في بلارة فلا يقل موقعها أهمية عن سابقتها حيث تحتل مكانة جغرافية ومكانية مهمة حيث تستمد أهميتها من أهمية الموقع الإستراتيجي للجزائر، وخاصة الموقع الجغرافي

الممتاز، حيث تعد بوابة إفريقيا، وقريبة من الأسواق الأوروبية وكذا المغاربية، حيث تبعد عن أهم العواصم الأوروبية مسيرة ساعة أو ساعتين بالطائرة، وكذا توفرها على المقومات الاقتصادية من مواد أولية بنوعيها الخام والزراعية، وأيضا موقع المنطقة القريب من المنافذ البحرية والجوية.

ومن خلال عرض للمواقع الجغرافية للمناطق الحرة محل المقارنة، نجد بأن كل منطقة تحتل موقع إستراتيجي مهم، وقريب من الأسواق العالمية والإقليمية، ورغم إنفراد كل منطقة بخصوصيات مواقعه الإستراتيجي، ولكن نجد أن الموقع الذي تحتله منطقة جبل علي من بين أحسن المواقع في ظل توسطه للأسواق العالمية وأيضا قربه من الأسواق الاستهلاكية الكبرى بنوعيها (الخليج،الصين والهند).

ب. استكمال البنية التحتية: تعد البنية التحتية القادرة على خدمة الحركة التجارية والصناعية، وتلبية المتطلبات المختلفة للمشروعات الاستثمارية من أهم مقومات الاستثمار في المناطق الحرة، ومن هنا نجد بأن المناطق الحرة محل المقارنة تمتلك هذه البني ولكنها تختلف باختلاف إمكانياتها، حيث نجد أن منطقة جبل علي تتوفر على أهم البنى التحتية في المجال البحري، كما توفر خطوط المواصلات البحرية نقل البحري مبرمجا ومنظما إلى جميع الأقطار المذكورة أعلاه مباشرة من ميناء جبل علي بالإضافة إلى شبه القارة الهندية واليمن وجنوب وشرق إفريقيا، وبما أن الوقت عامل جوهري، يعد مطار دبي الدولي المطار الثاني بعد مطار سياتل كمركز للشحن الدولي الجوي، تصل إليه وتقلع منه حوالي 300 رحلة طيران يوميا من 100مدينةوإليها، وبما أن الجسور التجاريّة ممتدّة بين استراليا وكوريا واليابان وحتى الأمريكيتين فإن أكثر من125خطا من خطوط شحن الحاويات العالمية الرئيسية تمر عبر ميناء جبل علي التابع لسلطة موانئ دبي الذي يتكون من 67 مرسى بطول 15 كلم من الأرصفة، وهو مزود بمحطة حاويات مجهزة بأحدث المعدات ومستودعات واسعة مكيّفة ذات أسقف وبوّابات كبيرة.، ويعتبر ميناء راشد التابع لسلطة موانئ دبي أحد المراكز والموانئ العالمية وهو يقع ضمن مدينة دبي وعلى بعد 35كلم من المنطقة الحرة ويوفر35 مرسى آخر،وتتمتع المنطقة الحرة في جبل علي بشبكة مواصلات برية وبحرية تصلها بالأسواق الاستهلاكية على المستويين الإقليمي والعالمي[1].

وتتوفر المنطقة الحرة العامة ببور سعيد على ميناء بحري وتقع على بعد3كم من مركز المدينة جنوبا، وتضم شبكة طرق رئيسية وفرعية مقدارها 110000م^2، وبها شبكة مواسير للمياه تبلغ طوالها 12887متر،فالمنطقة مزودة بكافة مرافق البنية الأساسية من طرق داخلية بالإضافة إلى الغاز

[1]_ أي الفضل أحمد بن حجر العقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، طبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 2002، ص 78.

الطبيعي الذي يجري توصيله لمشروعات المنطقة، كما توجد مواسير للصرف الصحي تبلغ جملة أطوالها 12000متر، وتستمد مشاريع المنطقة حاجتها من الطاقة الكهربائية من محطة كهرباء الضغط العالي ويمكن بسهولة توفير احتياجات المصانع من الطاقة الكهربائية، كما توفر المنطقة لكل المشاريع احتياجاتها من خطوط التليفون المحلية والدولية والفاكس وفقا لأفضل مستويات الخدمة العالمية[1].

أما منطقة بلارة فقد وفرت لها الحكومة الجزائرية حزمة من البنى التحتية وذلك بهدف إنجاحها ومن بينها توفر ميناء جن جن الكبير بطاقة استيعاب قدرت بحوالي 05 مليون طن سنويا ويبعد عن المنطقة بحوالي 40 كلم، حيث يحوي هذا الميناء على رصيف إرسال وتفريغ البضاعة مساحته 15 هكتار بطول 796 م، وعرضه 200 م، وعمق 11 م، بقدرة استيعابية تفوق 11000 حاوية في السنة ورصيف مختلط طوله 250 م وعرضه 300 متر وعمقه حوالي 11م، بمساحة معبدة قدرت بـ7.5 هكتار بطاقة استيعاب 6000 حاوية في السنة، والرصيف الغربي وهو أكبر الأرصفة، وقد كان مخصصا لنشاط المنطقة الحرة بطول 1060 متر وعرضه 300 متر وعمق من 11 إلى 18 متر يتربع على مساحة معبدة تقدربـ300 هكتار، وكذا مطار فرحات عباس الدولي يقع في الطاهير وهو على بعد 45 كلم منها، وتوفر المنطقة كذلك على إمدادات المياه والطاقة (الغاز، الكهرباء)، حيث تبعد المنطقة عن محطة التوليد الكهربائي بـ40 كلم، وأنبوب الغاز سكيكدة–جيجل، وأيضا تربط المنطقة شبكة طرق مهمة منها الطريقان الوطنيان رقم 43 الرابط بين جيجل–قسنطينة، ورقم 27 الرابط بين جيجل–سكيكدة، دون أن نغفل خط السكة الحديدية جيجل–رمضان جمال[2].

أما فيما يخص البنية التحتية للمناطق الحرة محل المقارنة وبالرغم من توفرها في المناطق الثلاث ولكن نجد بأن منطقة جبل علي تتفوق وبشكل كبير، حيث نجد أنها تمتلك بنية تحتية ذكية ومتطورة خاصة بفضل العناية الكبيرة التي توليها حكومة دبي بهذه المنطقة وذلك لأنها دائمة التطوير لبنيتها التحتية.

ثانيا: معوقات المناطق الحرة محل المقارنة

ولكن وجود مقومات رهين بوجود معوقات ولذلك فإن المناطق الحرة الثلاثة كغيرها تعاني من بعض المعوقات والتي أدت إلى إلغاء اثنتين منها، واحدة منهما لم ترى الضوء وأقد في هذه الحالة منطقة

[1]_محافظة بورسعيد، البوابة الإلكترونية،على الموقع: http://www.portsaid.gov.eg تاريخ الإطلاع: 22-03-2023

[2]_ارجع الملحق رقم 01،**البطاقة الفنية لمنطقة بلارة**، مرجع سابق.

بلارة بجيجل والتي كانت المعوقات السبب الرئيسي في إلغائها، ولهذا يمكن حصر أهم هذه المعوقات في:

أ. **المعوقات السياسية والأمنية:** إن أهم تحدي يمكن أن يؤدي إلى فشل أو إلغاء المنطقة الحرة هو عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما عجل بزوال العديد من المناطق عل أهمها منطقة بلارة حيث أن السنوات الدموية التي عاشتها الجزائر وخاصة منطقة جيجل بسبب تضاريسها والتي كانت منطقة حمراء ومركز للعمليات الإرهابية، ولكن منطقة بلارة لم تكن الوحيدة فمنطقة جبل علي مرت بفترة صعبة ميزها عدم استقرار سياسي في المنطقة بسبب الحروب والإظطربات التي عرفتها دول الخليج أهمها حروب الخليج الثلاثة وأيضا التهديد الإيراني في المنطقة.

ب. **المعوقات التشريعية والعملية:**نجحت منطقة جبل علي في تخطي هذا العائق في حين اصطدمت به المنطقتين حيث كان من أسباب فشلهما،في حين كانت قلة الدراسات والتخطيط الإستراتيجي الكفؤ هو سبب فشل المنطقة الحرة ببورسعيد.

المطلب الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة في المناطق الحرة محل المقارنة

إن الحوافز والضمانات الممنوحة هدفها الأول والأخير هو نجاح المنطقة الحرة، ولهذا نجد أن الدول المضيفة للمناطق الحرة محل المقارنة قدمت جملة من التسهيلات والحوافز المالية، والضمانات القانونية والتي نوجزها فيما يلي:

أولا: الحوافز والتسهيلات

قدمت منطقة جبل علي بدبي حزمة كبيرة من الحوافز والتسهيلات ومن أهمها[1]:

أ. **في مجال التملك والقوى العاملة:**أتاحت المنطقة الحرة للشركات أنتكون مساهمة أجنبية بنسبة 100% كما تركت لها الحرية في استخدام وتوظيف أي موظف تختاره.

ب.**في المجال المالي والضريبي:**منحت المنطقة الحرّة الشركات الحق في تحويل 100% من الأرباح ورأس المال إلى الخارج بالإضافة إلى إعفاء الشركات والدخل الفردي من الضرائب، مقابل وعد يستمر لمدة خمسين عاما، كما منحتها الإعفاء من دفع الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات في المنطقة الحرة في جبل علي.

[1]_القانون رقم 1 سنة 1980 لإنشاء المنطقة الحرة بجبل علي والقانون رقم 2 لسنة 1986 بشأن الأعمال في المنطقة والقانون رقم 2 لسنة 2001.

وتقدم منطقة بورسعيد حوافز مهمة للاستثمار في منطقتها الحرة من أهمها[1]:

أ. **تسهيلات في مجال الاستثمار:** وتتمثل فيحرية اختيار مجال الاستثمار، وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع، وكذا حرية الاستيراد من السوق المحلي أو الخارجي ولا تخضع واردات مشاريع المنطقة الحرة للقواعد الاستيرادية العادية المعمول بها داخل البلاد، كما يمنح المستثمرون الأجانب تسهيلات في الإقامة كما يمنح العاملون الأجانب تصاريح إقامة بناء على طلب المشروع.

ب. التسهيلات المالية: عدم وجود قيود على جنسية رأس المال حيث يمكن لرأس المال المصري أو العربي أو الأجنبي أن ينفرد أو يشارك بأي نسبة في الاستثمارات في مشاريع المناطق الحرة،وأيضا عدم وجود حدود لحجم رأس المال مع ترك الحرية في تحديد حجم رأس المال المستثمر لأصحاب المشروع في ضوء حجم وطبيعة المشروع وطاقته الإنتاجية المقدرة. حرية تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة تصديره.

ج. الحوافز الجبائية والجمركية: إعفاء الأصول الرأسمالي ومستلزمات الإنتاج اللازمة لمزاولة نشاط المشروع من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم طوال فترة حياة المشروع، وإعفاء الواردات والصادرات من وإلى الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية وضرائب المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم، وكذا عدم خضوع المشروع اتو أرباحها لقوانين الضرائب والرسوم بمصر طوال حياة المشروع،إعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من ضريبة المبيعات، وكذلك إعفاء بضائع الترانزيت المحددة الوجهة من سداد الرسوم المقررة على السلع الداخلة أو الخارجة، مع إعفاء ما تؤديه مشروعات المناطق الحرة للعاملين الغير المصريين من مرتبات وأجور وحوافز من ضريبة الدخل، وأيضا إعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة بمشاريع المنطقة الحرة لدى احتساب الرسوم الجمركية عليها في حالة البيع للسوق المحلي.

[1]_القانون رقم 8 لسنة 1997 المتعلق بالحوافز والتسهيلات الممنوحة للاستثمار في المناطق الحرة المصرية.

ثانيا: ضمانات الاستثمار في المناطق الحرة

ويقصد بها مجموعة الضمانات المقدمة من الدولة أو الهيئة المشرفة على المناطق الحرة، ومن أهم هذه المخاطر، التأميم، المصادرة، الاستيلاء، وتجميد الأموال، ولهذا فقد وضعت المناطق الحرة محل المقارنة مجموعة من القوانين والإجراءات بهدف ضمان وحماية المستثمرين وهي:

أولا: الضمانات المقدمة في منطقة جبل علي

ورد في القانون رقم 2 لسنة 1986 بشأن الأعمال في المنطقة الحرة بجبل علي والمعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2001 مجموعة من الضمانات الممنوحة للمستثمرين في المنطقة الحرة أهمها[1]:

أ. عدم تعرض أموال ونشاطات الأفراد أو الشركات طوال مدة عملها في المنطقة لأي إجراء تأميم أو تقيد للملكية الخاصة؛

ب. حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال والأجور للخارج لمدة خمسين عاما قابلة للتجديد؛

ج. عدم الخضوع للقوانين والأنظمة المتعلقة بالبلديات أو السلطات والصلاحيات الداخلة ضمن اختصاصاتها.

ثانيا: الضمانات المقدمة في منطقة بورسعيد

وضعت الحكومة المصرية من خلال القانون رقم 8 لسنة 1997 المتعلق بضمانات وحوافز الاستثمار جملة من الضمانات للاستثمار في المنطقة الحرة بورسعيد هي[2]:

أ. عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها؛

ب. عدم جواز الحجز أو الاستيلاء على أحوال هذه المشروعات أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائي؛

ج. عدم جواز نزع ملكية عقارات المشروعات إلا للمنفعة العامة حيث اشترط:

1. أن يكون الغرض الأساسي لنزع الملكية هو المنفعة العامة؛

2. أن يتم نزع ملكية العقار مقابل تعويض عادل يقدر على أساس القيمة السوقية؛

[1] _القانون رقم 2 لسنة 1986المتعلق الأعمال في المنطقة الحرة، والقانونرقم 2 لسنة 2001 المعدل للقانون رقم 2 لسنة 1986.

[2] _القانون رقم 8 لسنة 1997 المتعلق بضمانات وحوافز الاستثمار، مرجع سابق.

المبحث الثاني: مقارنة الأداء التجاري للمناطق الحرة بجبل علي وبورسعيد

بما أن مشروع منطقة بلارة لم يرى الضوء ولم تشهد هذه الأخيرة أداء فعلي وعملي، لهذا فسوف تقتصر دراستنا في مقارنةأداء كل من منطقة جبل علي بالإمارات، ومنطقة بورسعيد بمصر في الفترة من 1990-2005*، حيث سنحاول إجراء مقارنة بين الأداء التصديري للمنطقتين، وأيضا مقارنة في حجم الواردات الداخلة إليهما، وأيضا مقارنة حجم التبادل التجاري في كل من المنطقتين.

المطلب الأول: دراسة مقارنة للأداء التصديري لمنطقتي جبل علي وبورسعيد

إن ترقية الصادرات من أهم الأهداف المنشودة لإنشاء المناطق الحرة، وبهذا الصدد سنحاول إجراء مقارنة بين الأداء التصديري للمنطقتين، من خلال التركيز على حجم هذه الصادرات وتطورها، وأيضا توجهات هذه الصادرات إما إلى السوق الوطنية(المحلية) أو إلى الخارج، ولدراسة هذا الأداء بشكل جيد نستعرض الأداء التصديري لكل منطقة على حدا ثم نقارن بينهما.

أولا: تطور صادرات منطقة جبل علي

سنحاول تسليط الضوء على تطور حصيلة الصادرات في هذه المنطقة من سنة 2005-2021، وهذا من خلال الجدول الموالي:

*_نظرا لعدم توفر البيانات الحديثة لمنطقة بورسعيد وأيضا تضاربها وهذا بسبب قانون الإلغاء الصادر في سنة 2002.

الجدول رقم: تطور قيمة الصادرات في المنطقة الحرة بجبل علي في الفترة 2005-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات
2005	602.8	-
2006	690.2	%14.50
2007	1066.5	%54.52
2008	1310.7	%22.90
2009	1619.9	%23.59
2010	2383.6	%47.14
2011	3180	%33.41
2012	3990.6	%25.49
2013	4309	%7.98
2014	4367	%1.35
2015	4913.5	%12.51
2016	6058	%23.29
2017	7389	%21.97
2019	9299	%25.85
2020	11297	%21.49
2021	12675	%12.20
المتوسط السنوي	**4696.99**	**%23.21**

المصدر:من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة صادرات منطقة جبل علي كانت سنة 2005 حوالي 603 مليون دولار، وقد حققت ارتفاعا تدريجيا ومتواصلا بلغ في سنة 2021 إلى ما يزيد عن 12 مليار دولار، بمتوسط سنوي قدره 4697 مليون دولار، وهذا حجم كبير مقارنة بمنطقة حرة واحدة تلقى منافسة محلية وإقليمية وقارية شديدة خاصة في ظل فترة الدراسة والتي شهدت عدم استقرار سياسي وأمني ولكن رغم هذا بقية محافظة على معدل نمو الصادرات بمتوسط جاوز 23% سنويا، حيث أن إعادة التصدير في المنطقة الحرة يمثل ميزة تنافسية لسهولة إعادة التصدير إلى دول شرق آسيا والقارة الإفريقية نظرا للموقع المتميز للإمارة والتسهيلات العديدة التي توفرها الحكومة للمستثمرين مما يعزز من قدراتهم التنافسية في الدخول إلى أسواق جديدة وتوسيع نشاطاتهم التجارية..

ثانيا: تطور صادرات منطقة بورسعيد

وكسابقتها سنحاول معرفة تطور صادرات هاته المنطقة بالأرقام خلال الفترة **2005-2021** وهذا من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم: تطور قيمة صادرات المنطقة الحرة بورسعيد في الفترة2005-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات
2005	30.36	-
2006	34.94	%15.08
2007	107.20	%206.81
2008	267.88	%149.89
2009	232.30	-%13.28
2010	1228.3	-%1.72
2011	253.37	%10.98
2012	1263.7	%4.08
2013	276.90	%5.00
2014	297.02	%7.27
2015	1292.2	-%1.62
2016	5246.6	-%15.59
2017	230.35	-%6.61
2019	273.76	%18.84
2020	305.64	%11.65
2021	310.23	%1.50
المتوسط السنوي	**210.90**	**%26.15**

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على منشورات وتقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

ومن خلال الجدول رقم يظهر جليا أن صادرات المنطقة الحرة ببورسعيد عرف نموا وتطورا متذبذبا، حيث كانت قيمة الصادرات في سنة 2005 حوالي30 مليون دولار ثم ارتفعت هذه الحصيلة إلى107 مليون دولار في سنة2007، بمعدل نمو قدر بـ207 %، ثم تطورت لتبلغ مليون دولار268 في سنة 2012، وبعدها سجلت تراجعا في السنوات الأربعة الموالية، وبعدها بقية تسجل معدلات موجبة تليها معدلات سالبة ولكن حالة من الاستقرار والنمو ميز السنوات الأخيرة من الدراسة.

ثالثا: توجهات الصادرات المناطق الحرة محل المقارنة

ونأتي الآن لنحاول معرفة اتجاهات هذه حصيلة هذه صادرات في كل من المنطقتين:

أ. **منطقة جبل علي:**سنستعرض تطور قيمة صادرات المنطقة الحرة بجبل علي إلى السوق المحلية وكذا صادراتها باتجاه الخارج وهذا خلال الفترة **2005-2021** من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 17: توجهات صادرات المنطقة الحرة بجبل علي في الفترة 2005-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	إجمالي الصادرات	إلى السوق المحلية	إلى الخارج	نسبة الصادرات إلى السوق المحلية	نسبة الصادرات إلى الخارج
2005	602.8	135	467.8	%22.40	%77.60
2006	690.2	192.2	498	%27.84	%72.16
2007	1066.5	433	633.5	%40.60	%59.40
2008	1310.7	492	818.7	%37.53	%62.47
2009	1619.9	758.3	861.6	%46.81	%53.19
2010	2383.6	894.5	1489.1	%37.52	%62.47
2011	3180	1137.2	2042.8	%35.76	%64.43
2012	3990.6	1297.7	2692.9	%32.52	%67.48
2013	4309	1686.5	2622.6	%39.14	%60.86
2014	4367	1708.7	2658.3	%39.13	%60.87
2015	4913.5	1711.5	3202	%34.83	%65.17
2016	6058	1834.3	4223.7	%30.28	%69.72
2017	7389	2274.2	5114.8	%30.78	%69.22
2019	9299	2987.3	6311.7	%32.12	%67.88
2020	11297	4359.4	6937.6	%38.59	%61.41
2021	12675	4576.2	8098.8	%36.10	%63.90
المتوسط السنوي	**4696.99**	**1654.88**	**3213.74**	**%35.12**	**%64.89**

المصدر:من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

ومن خلال ما تم عرضه في الجدول السابق نجد بأن صادرات المنطقة الحرة بجبل علي توجه عموما نحو السوق الخارجية، حيث نجد أن معد الصادرات المنطقة إلى خارج البلاد قد فاقت 67%، وفي العموم نجد أن المعدل السنوي لتطور الصادرات نحو الخارج قد تجاوز 64%، أما المعدل السنوي لصادرات المنطقة الحرة إلى السوق الداخلية(المحلية) فقد تراوح عند حدود 35%، مما يجعلنا نتأكد بأن منطقة جبل علي قد حققت واحد من أهم شروط إنشاء المناطق الحرة وهو ترقية وتنشيط حركة الصادرات،وذلك أن المنطقة الحرة بجبل علي تقوم بالتصدير إلى عدد كبير من الدول، وخاصة في الأعوام الأخيرة حيث شهدت الصادرات زيادة مقدرة على خلفية وجود شبكة موسعة من التجارة الخارجية التي توفر للتجار مجموعة كبيرة من فرص التسويق العالمية لفئات متنوعة من السلع والبضائع.

منطقة بورسعيد:وهي الأخرى سنحاول إلقاء نظرة على اتجاهات صادراتها خلال الفترة الممتدة من **2005-2021** وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 18: اتجاهات صادرات المنطقة الحرة بورسعيد في الفترة 2005-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	إجمالي الصادرات	إلى السوق المحلية	إلى الخارج	نسبة الصادرات إلى السوق المحلية	نسبة الصادرات إلى الخارج
2005	30.36	20.41	9.95	%67.23	%32.77
2006	34.94	23.80	11.14	%68.12	%31.88
2007	107.20	72.39	34.81	%67.53	%32.47
2008	267.88	182.27	85.61	%68.04	%31.96
2009	232.30	161.54	70.76	%69.54	%30.46
2010	228.31	160.21	68.10	%70.17	%29.83
2011	253.32	176.18	77.14	%69.55	%30.45
2012	263.71	188.24	75.48	%71.38	%28.62
2013	276.90	190.26	86.64	%68.71	%31.29
2014	297.02	213.94	83.08	%72.03	%27.97
2015	292.21	207.06	85.15	%70.86	%29.14
2016	246.65	165.28	81.37	%67.01	%32.99
2017	230.35	167.76	62.59	%72.83	%27.17
2019	273.76	178.60	95.16	%65.24	%24.76
2020	305.64	195.37	110.27	%63.92	%36.08
2021	310.23	210	100.23	%67.69	%32.31
المتوسط السنوي	**210.90**	**157.08**	**71.09**	**%68.74**	**% 30.63**

المصدر:من إعداد الطالبان اعتمادا على منشورات وتقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

من خلال الجدول الماضي نلاحظ أن نسبة صادرات المناطق الحرة إلى السوق المحلي فاقت في مجملها 65% في حين نجد أن صادراتها نحو الخارج انحصر في حدود30%، وبالتالي فإن منطقة بورسعيد لم تتجه في تحقيق أحد أهداف قيام المناطق الحرة وهو ترقية الصادرات إلى الخارج، ولهذا نجد أن جل صادراتها توجه نحو السوق المحلي، وهذا لعدة أسباب من بينها أن السوق المصري يعد من أكبر الأسواق العربية ونجد المنافسة الخارجية الكبيرة من الدول الصناعية وكذا المنافسة من غيرها من المناطق الحرة العربية والعالمية، وإجمال ليمكن حصر أهم الأسباب التي تبرر الضعف النسبي لقدرة التصدير في المنطقة الحرة ببورسعيد إلى الأسواق العالمية في:

أ. ضعف القدرة التنافسية للمشاريع في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع التكاليف التسويقية والإنتاجية، وكذا التخوف من المخاطرة التصديرية لتلك الأسواق؛

ب. الانخفاض الكبير لتكاليف النقل والشحن للسوق المحلي؛

ج. الطلب الكبير على منتجات مشاريع المنطقة من قبل السوق المحلي بسبب عدم توفر البدائل في السوق المحلي.

رابعا: مقارنة بين الأداء التصديري للمنطقتين

من خلال الجداول السابقة نجد أن الفرق شاسع وكبير بين الأداء التصديري لمنطقة جبل علي ومنطقة بورسعيد،حيث عن قيمة صادرات المنطقة الحرة في جبل علي بلغ في متوسط فترة الدراسة 4697مليون دولار أي ما يساوي بالتقريب 22 مرة المتوسط السنوي المسجل في منطقة بورسعيد للفترة نفسها، حيث لم يتجاوز المتوسط السنوي في هذه الأخيرة211مليون دولار، هذا من حيث القيمة أما من ناحية تطور ونمو حصيلة الصادرات فنجد أن منطقة جبل علي سجلت زيادة وارتفاع تدريجي ومتواصل بمعدلات موجبة حيث جاوز متوسط المعدل السنوي لنمو قيمة الصادرات في مرحلة الدراسة 23%، بعكس منطقة بورسعيد التي سجلت نموا مضطربا، حيث كانت المعدلات تتأرجح بين الموجبة والسالبة، وكان التذبذب السمة الغالبة على نمو صادراتها، ولكن الملاحظ أيضا أن متوسط معدل النمو السنوي للصادرات في منطقة بورسعيد أكبر من معدل نمو السنوي المسجل في منطقة جبل علي وهذا راجع لطفرات التي سجلتها الصادرات في هذه المنطقة خاصة في السنتين2005 و2006،في حين نجد أن منطقة جبل علي استطاعت تحقيق واحد من أهم الأهداف التي تقام من أجلها المناطق الحرة وهو ترقية الصادرات وتوجيهها نحو الخارج بتسجيل معدل سنوي قارب65% من إجمالي صادراتها، في حين شهدنا عكس ذلك تماما في منطقة بورسعيد والتي كانت جل صادراتها توجه نحو السوق المحلية بمتوسط سنوي قدر69%، رغم أن الأصل في ذلك أن يتم التصدير إلى الخارج ولا يسمح بالتصدير للسوق المحلي إلا بشروط محددة من أهمها:

أ. عدم وجود بدائل تنتج داخل السوق المحلي؛

ب. البيع بالعملات الحرة وليس بالعملة المحلية؛

ج. الحصول على رخصة تصديرية من الجهات المختصة.

المطلب الثاني: دراسة مقارنة بين قيمة واردات منطقتي جبل علي وبورسعيد

وبما أن وجود الصادرات مرهون بوجود الواردات، لهذا سنحاول عرض قيمة هذه الواردات الخاصة بكل منطقة، ثم محاولة القيام بمقارنة حول أداء هذا النشاط المهم والذي يعد النصف الثاني والمتمم للنشاط الكلي للمنطقة الحرة.

أولا: واردات منطقة جبل علي:

سنعرض تطور قيمة واردات المنطقة الحرة بجبل علي وهذا خلال الفترة **2005-2021** ومعرفة أهم المحطات والمراحل التي ميزت وواكبت هذا التطور كل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 19: تطور واردات المنطقة الحرة بجبل علي خلال الفترة 2005-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الواردات	معدل نمو الواردات
2005	766.3	-
2006	978.2	%27.65
2007	1336.5	%36.63
2008	1653.1	%23.69
2009	2230.2	%34.91
2010	3189.1	%43.00
2011	4096.1	%28.44
2012	4741.1	%15.74
2013	5165.9	%8.96
2014	5190	%0.47
2015	6326	%21.89
2016	7397.2	%16.93
2017	8861.9	%19.80
2019	11657.6	%31.55
2020	15036.3	%28.98
2021	16894	%12.35
المتوسط السنوي	**5969.97**	**%23.40**

المصدر:من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

بالعودة إلى معطيات الجدول رقم 19 يتضح لنا أن واردات المنطقة الحرة بجبل علي عرفت تطورا سريعا حيث كانتقيمتهافيسنة1990حوالي766مليوندولار،وقدوصلتإلىعتبة16900مليوندولار سنة 2005، بمتوسط سنوي بلغ5970مليون دولار أمريكي وبمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ23.40%، وهذا

راجع لكونها أحد أهم المنافذ الجمركية لدخول الواردات بالنسبة لدولة الإمارات وكذا إمارة دبي، خاصة بعد صدور جملة من القرارات والقوانين المنظمة للأعمال القائمة في المنطقة الحرة من أهمهاالقانون رقم 2 لسنة 1993 والقانون رقم 2 لسنة 2001 واللذان سبق الإشارة إليهما في المبحث الأول حيث لمسنا التأثير الإيجابي لمضمون هذه القوانين على فاتورة الواردات في المنطقة الحرة، مما أدى إلى تسجيل الواردات في هذه المنطقة الحرة لمعدلات نمو موجبة، خاصة في السنوات محل الدراسة حيث فاقت نسبة النمو 30%، ونلاحظ أن سنة 2015كانت قد سجلت أدنى معدل نمو والذي كان في حدود 0.5%.

ثانيا: واردات منطقة بورسعيد

لمعرفة قيمة الواردات ومعدل نموها سوف تعرض بالأرقام لتطورها في المنطقة الحرة ببورسعيد خلال الفترة الممتدة من **2005-2021**، وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: تطور واردات منطقة الحرة بورسعيد في الفترة 2005-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الواردات	معدل نمو الواردات
2005	128.25	-
2006	132.72	%3.89
2007	108.12	-%18.54
2008	118.08	%9.21
2009	82.77	-%29.90
2010	77.53	-%6.33
2011	118.28	%52.56
2012	157.64	%33.28
2013	164.90	%4.61
2014	342.06	%107.43
2015	205.62	-%39.89
2016	216.09	%5.09
2017	219.97	%1.80
2019	260.51	%18.43
2020	287.03	%10.18
2021	304.37	%6.04
المتوسط السنوي	**222.85**	**%10.52**

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على منشورات وتقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

ومما ورد في الجدول رقم20 نلاحظ بأن واردات المنطقة الحرة لها نفس سمة الصادرات حيث عرفت هي الأخرى نسبة نمو متذبذبة وأيضا بطيئة جدا، حيث نلمس تراجعا كبيرا في قيمة الواردات

خاصة في السنوات(2000،1994،1992)،ولكنها عرفت استقرار أو تطورا في نمو صادراتها في الفترة من(2005-2001)بتسجيل معدلات موجبة،ومن خلال بيانات الجدول أعلاه نجد بأن المنطقة الحرة قد سجلت تطورا ملموسا في وارداتها حيث لم تتجاوز وارداتها في سنة 2005 مبلغ 129مليون دولار، وتخطت وارداتها في سنة 2021 مبلغ 304مليون دولار، بمتوسط سنوي بلغ 223مليون وبمعدل نمو سنوي قدر بـ10.52%، ونود أن نشير إلى أن الواردات لا تشكل مصدر قلق خاصة إذا علمنا أن جزءامنها يستعمل في إعادة التصدير والجزء الثاني يستعمل في الصناعة، ثم يصدر إلى الداخل أو الخارج، والجزء المتبقي يستعمل لتلبية احتياجات ومتطلبات السوق المحلية من السلع الضرورية التي يتم استيرادها إلى داخل مصر.

ثالثا: مقارنة بين قيمة الواردات في المنطقتين

ومما جاء في الجدو لينالأنفينن جدب أن الفرق واسع وكبير من حيث قيمة الواردات أيضا، حيث نجد أن المتوسط السنوي لواردات المنطقة الحرة بجبل علي فاق5900مليون دولار في حين أن المتوسط السنوي في منطقة بورسعيد223مليون دولار أي ما يعادل بالتقريب 26 مرة المتوسط السنوي المسجل في منطقة بورسعيد للفترة نفسها، هذا من حيث القيمة أما من ناحية تطور ونمو فاتورة الواردات فنجد أن منطقة جبل علي سجلت زيادة وارتفاع تدريجي ومتواصل بمعدلات موجبة حيث جاوز متوسط المعدل السنوي لنمو قيمة الواردات في مرحلة الدراسة 23%، بعكس منطقة بورسعيد التي سجلت نموا متباينا، حيث امتزجت وارداتها بين التطور خاصة في السنوات محل الدراسة وبالتراجع وذلك في السنوات محل الدراسة ولكن الملاحظ أيضا أن متوسط معدل النمو السنوي للصادرات في منطقة بورسعيد أقل من معدل نمو السنوي المسجل في منطقة جبل علي، وهذا بسبب كون المنطقة أحد أهم المنافذ الجمركية لإمارة دبي ودولة الإمارات، إضافة إلى كون الموارد التكنولوجية وغيرها غير متوفرة بالمنطقة مما يستدعي استيرادها من الخارج بالإضافة إلى لأحجار الكريمة والأدوات الثمينة والتي كانت كثيرة الطلب عليها خاصة بحكم موقع دبي كمنطقة سياحية رائدة.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة للتبادل التجاري في منطقتي جبل علي وبورسعيد

نأتي الآن لدارسة حجم التبادل التجاري في المنطقتين من خلال مقارنة لقيمة تجارتهما الخارجية وكذا وضعية الميزان التجاري أثناء فترة الدراسة، ثم القيام بمقارنة بين المنطقتين من حيث ولهذا سنقوم بدراسة بحجم التبادل التجاري في المنطقة الحرة على حدا ثم نجري مقارنة بينهما.

أولا: دراسة حجم التبادل التجاري في المنطقة الحرة بجبل علي

سنحاول مناقشة تطور التجارة الخارجية في المنطقة الحرة خلال الفترة الممتدة **2005-2021** وذلك من خلال التطرق إلى حجم التبادل التجاري، وكذلك وضعية الميزان التجاري.

الجدول رقم21: تطور التجارة الخارجية في منطقة جبل علي في الفترة 2005-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	العجز في الميزان التجاري	إجمالي التبادل التجاري
2005	602.8	766.3	163.5	1369.1
2006	690.2	978.2	288	1668.4
2007	1066.5	1336.5	270	2403
2008	1310.7	1653.1	342.4	1784.8
2009	1619.9	2230.2	610	3850.1
2010	2383.6	3189.1	805.5	5572.7
2011	3180	4096.1	916.1	7276.1
2012	3990.6	4741.1	750.5	8731.7
2013	4309	5165.9	856.9	9474.9
2014	4367	5190	823	9557
2015	4913.5	6326	1412.5	11239.5
2016	6058	7397.2	1339.2	13455.2
2017	7389	8861.9	1472.9	16250.9
2019	9299	11657.6	2358.6	20956.6
2020	11297	15036.3	3739.3	26333.3
2021	12675	16894	4219	29569
المتوسط السنوي	**4696.99**	**5969.97**	**1272.96**	**10593.27**

المصدر:من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

من خلال الجدول نلاحظ الواردات كانت دائما أكبر من الصادرات وهذا ما انعكس على وضعية الميزان التجاري الذي عانى من عجز دائم طيلة فترة الدراسة الممتدة من 1990-2005، حيث سجل عجز مقداره 163 مليون دولار سنة 2005، ثم تناما هذا العجز ليصل إلى 4219 مليون دولار في سنة 2021، بمتوسط عجز سنوي وصل إلى 1273 مليون دولار، وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمهاالتعامل السلبي للدول العربية مع منتجات الشركات العاملة في جبل علي، في إطار منطقة التجارة العربية الحرة

باعتبارها منتجات منطقة حرة وليست إماراتية المنشأ، ولهذا فهي لا تحظى بالامتيازات والإعفاءات التي تمنحها الاتفاقية،وذلك ما يقودنا إلى طرح السؤال حول مصير الفارق بين واردات وصادرات المنطقة الحرة، طالما لا يتم تصديره، والجواب الذي استنتجناه من خلال تحليلات المختصين والخبراء يكمن في كون المنطقة الحرة تشكل أداة لاستنزاف النقد الأجنبي بدلا من توفيره، وهو الأمر الذي يتعارض مع أهم أهداف إنشاء المنطقة الحرة والمتمثل في زيادة متحصلات الدولة من النقد الأجنبي، ومن خلال بيانات الجدول نجد الحجم الهائل التبادل التجاري للمنطقة والذي كان في بداية فترة الدراسة 1369 مليون دولار، ثم ارتفع ليصل إلى 29569 مليون دولار في سنة 2021، محققا متوسط نمو سنوي جاوز 10593 مليون دولار، وهو رقم كبير جدا خاصة في ظل المنافسة المحلية والإقليمية وأيضا بالنظر إلى الظروف السياسية المتوترة.

ثانيا: دراسة حجم التبادل التجاري في المنطقة الحرة بورسعيد

سوف نتطرق بشيء من التحليل لحجم التبادل التجاري وكذا وضعية ميزان المدفوعات الخاص بمنطقة بورسعيد وقبل ذلك نستعرض بالأرقام التطور الذي عرفته التجارة الخارجية في المنطقة وهذا خلال فترة الدراسة الممتدة من **2005-2021**، كل هذا يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم22: تطور التجارة الخارجية في منطقة الحرة بورسعيد في الفترة 2005-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	إجمالي التبادل التجاري
2005	30.36	128.25	-97.89	158.61
2006	34.94	132.72	-97.775	167.66
2007	107.2	108.12	-0.914	215.32
2008	267.88	118.08	149.8	385.97
2009	232.3	82.77	149.592	315.07
2010	228.31	77.53	150.78	305.83
2011	253.37	118.28	117.096	371.65
2012	263.71	157.64	106.066	421.35
2013	276.9	164.9	112	441.8
2014	297.02	342.06	-45.04	639.08
2015	292.21	205.62	86.582	497.83
2016	246.65	216.09	30.56	462.74
2017	230.35	219.97	10.38	450.32
2019	273.76	260.51	13.25	534.27
2020	305.64	287.03	18.61	592.67
2021	310.23	304.37	5.86	614.6
المعدل السنوي	**0276.9**	**222.85**	**79.21**	**410.92**

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على منشورات وتقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

من خلال بيانات الجدول الماضي نستطيع القول بأن منطقة بورسعيد استطاعت أن تقدم قيمة مضافة لاقتصاد الوطني بصفة عامة وللتجارة الخارجية المصرية بصفة خاصة، وهذا راجع إلىتغطية الصادرات للواردات بنسبة تجاوزت100% ابتدءا من سنة 2008 وبلغت ذروتها سنة 2009 بما يقارب ثلاثة أضعاف الواردات، أي تحقيق فائض تجاري، وهذا ما انعكس إيجابا على وضعية ميزان الميزان التجاري للمنطقة حيث سجل وطيلة فترة الدراسة فائضا تجاوز في بعض الأحيان قيمة الواردات بل وتعدت قيمته 100 مليون دولار، باستثناء بعض السنوات التي سجل فيها عجز، مما جعل المنطقة تحقق مكسبا مهما وهو تحقيق قيمة مضافة في التجارة الخارجية والاقتصاد الوطني ككل والذي يعد أحد الأهداف التي تقام من أجلها المناطق الحرة ولكنه لايعدو قيمة مضافة محلية وهذا لأن جل الصادرات وكما سجلنا في الجدول رقم تتجه نحو السوق المحلية وهذا ما تعارض مع أحد أهداف إنشاء المنطقة الحرة وهو توفير النقد الأجنبي، أما فيما يخص حجم التبادل فقد شهد تطورا متذبذبا هو الأخر، وهذا راجع كما سبق وأشرنا إلى تباين نمو الصادرات والواردات، ولكن رغم هذا يمكن أن نقول بأن هناك حلة من

الاستقرار ميزت السنوات الأخيرة من الدراسة، حيث أنها أضحت تسجل معدلات نمو موجبة، وبالرجوع إلى معطيات الجدول نجد بأن حجم التبادل التجاري قد ارتفع من 158 مليون دولار في سنة 2005، ليصل إلى حدود 615 مليون دولار في سنة 2021، بمتوسط سنوي قدر بـ410 مليون دولار.

ثالثا: المقارنة بين الحجم التبادل التجاري في منطقتي جبل علي وبورسعيد

بالعودة إلى الجدولين نجد بأن المنطقة الحرة ببورسعيد استطاعت التفوق على منطقة جبل علي، فيما يخص تقديم القيمة المضافة وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2005 وحتى سنة 2021، حيث سجلت المنطقة فائضا شبه دائم في ميزانها التجاري، بعكس منطقة جبل علي والتي سجلت عجز دائم في ميزانها التجاري وهذا يعود كما سبق وذكرنا إلى كون المنتجات والسلع والمواد الأولية لا تستوفي الطلب الخارجي سواء المحلي أو الأجنبي، وأيضا يرجع إلى الخسائر الرأسمالية المسجلة بفعل التطوير المستمر والدائم للمنطقة الحرة بجبل علي، أما فيما يخص حجم التبادل التجاري فنلاحظ أن هناك فرق شاسع بين المنطقتين، حيث نجد بأن متوسط حجم التبادل التجاري الخاص بمنطقة جبل علي في فترة الدراسة بلغ حوالي 10594 مليون دولار سنويا، في حين توقف متوسط حجم التبادل التجاري لمنطقة بورسعيد لنفس الفترة ما يعادل 411 مليون دولار، أي أن حجم التبادل التجاري في منطقة جبل علي يفوق حجم التبادل التجاري بما يقارب 26 ضعف،وهذا يمكن رده لاختصاص كل منطقة فمنطقة جبل علي منطقة حرة تجارية، أما منطقة بورسعيد في منطقة حرة صناعية ولهذا نلمس الفروق الكبيرة، وأيضا نعود ونذكر بأهمية الموقع الإستراتيجي حيث أشرنا سابقا لكون منطقة جبل علي قريبة من الأسواق الصناعية والاستهلاكية في نفس الوقت مما يجعلها تحقق أرقام وحجم تجارة ضخم مقارنة بمنطقة بورسعيد بمصر.

المبحث الثالث: دور المناطق الحرة محل المقارنة على التجارة الخارجية في الدول محل الدراسة

تعتبر المناطق الحرة إحدى الوسائل الهامة التي يتم عبرها تحقيق الأهداف العامة للتجارة الخارجية، وبالتالي نأتي لأهم نقطة في البحث والتي سنعالجها من خلالها دور المناطق الحرة محل المقارنة في تنشيط التجارة الخارجية في دولها الأم، هذا المبحث إبراز ومقارنة انعكاس وتطور الأداء الذي سبق عرضه على حجم التجارة الخارجية في الدول المضيفة، حيث سنقارن انعكاس الأداء التجاري لمنطقتي جبل علي وبورسعيد على التجارة الخارجية في كل من الإمارات ومصر، وهذا من خلال معرفة تأثيرها على الصادرات، ثم الواردات، وأخيرا تأثيرها على مجمل التجارة الخارجية في الدول الأم خلال الفترة الممتدة بين 2021-2005.

المطلب الأول: دراسة مقارنة لانعكاس الأداء التصديري للمنطقتين على إجمالي الصادرات

لنتمكن من تحديد ومقارنة الدور الذي تسهم به منطقتي جبل علي وبورسعيد في الصادرات الوطنية سنقوم بمعرفة انعكاس الأداء التصديري لكل منطقة على إجمالي الصادرات الوطنية ثم القيام بمقارنة وتحليل حول هذا الدور الحساس الذي تلعبه.

أولا: انعكاس الأداء التصديري لمنطقة جبل علي الصادرات الإماراتية

حتى نستطيع معرفة تأثير المنطقة الحرة في جبل علي على إجمالي صادرات دولة الإمارات، نبرز بلغة الأرقام مدى مساهمة هذه المنطقة الحرة في إجمالي الصادرات، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 24: دور صادرات منطقة جبل علي في إجمالي الصادرات الإماراتية خلال الفترة 2005-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	صادرات المنطقة الحرة	إجمالي الصادراتالإماراتية	نسبة الصادرات المنطقة الحرة إلى إجمالي الصادرات
2005	602.8	21917	%2.75
2006	690.2	32546	%2.12
2007	1066.5	24271	%4.39
2008	1310.7	23645	%5.54
2009	1619.9	27358	%5.92
2010	2383.6	28908	%8.25
2011	3180	33596	%9.47
2012	3990.6	34013	%11.73
2013	4309	31084	%13.86
2014	4367	35093	%12.44
2015	4913.5	43295	%11.35

2016	6058	42900	%14.12
2017	7389	52653	%14.03
2019	9299	67135	%13.85
2020	11297	83061	%13.60
2021	12675	84654	%14.97
المتوسط السنوي	**94696.9**	**41633.06**	**%9.90**

المصدر: من إعداد الطالبان استنادا على معطيات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (صندوق النقد العربي+ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار+ البنك العالمي+ مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة).

يتضح لنا من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق المساهمة الفعلية والعملية للدور التصديري لمنطقة جبل علي بالنسبة لإجمالي الصادرات الإماراتية خلال السنوات من 2005 وحتى 2021، إذ نجد أن نسبة المساهمة قد عرفت انطلاقة ضعيفة نوعان ما في بداية سنوات الدراسة ولكنها سرعان ما عرفت نموا كبيرا وسريعا حيث نجد أن النسبة قد فاقت11%وذلك من سنة 2008 وحتى نهاية سنة2021،وقدسجل نسبة المتوسط السنوي في حدود 10%، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المتوسط السنوي في صادرات إمارة دبي وحدها ولنفس الفترة بلغت57%، وهي نسبة معتبرة تظهر بجلاء الأهمية الاقتصادية والتجارية لهذه المنطقة بالنسبة لإمارة دبي أو للدولة الإمارات، مما جعل من إمارة دبي محطة ترانزيت للتجارة الإقليمية والدولية.

ثانيا: انعكاس الأداء التصديري لمنطقة بورسعيد الصادرات المصرية

حتى يتسنى لنا معرفة انعكاس الأداء التصديري لمنطقة بورسعيد على إجمالي الصادرات المصرية، سنعمل على عرض إسهامات هذه المنطقة في الصادرات المصرية بالبيانات والأرقام من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم 25: دور صادرات منطقة بورسعيدفي إجمالي الصادرات المصرية خلال الفترة 2005-2021الوحدة: **مليون دولار أمريكي**

السنوات	صادرات المنطقة الحرة	إجمالي الصادراتالمصرية	نسبة الصادرات المنطقة الحرة إلى إجمالي الصادرات
2005	30.36	3924	%0.77
2006	34.94	4164	%0.84
2007	107.2	3670	%2.92
2008	267.88	3545	%7.56
2009	232.3	3473	%6.69
2010	228.31	4691	%4.87
2011	253.37	4967	%5.10
2012	263.71	5525	%4.77
2013	276.9	4403	%6.29
2014	297.02	5237	%5.67

2015	292.21	7061	%4.14
2016	246.65	7249	%3.40
2017	230.35	7250	%3.18
2019	273.76	8987	%3.05
2020	305.64	12247	%2.50
2021	310.23	16073	%1.93
المتوسط السنوي	**8228.1**	**36404.1**	**%3.98**

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماد على بيانات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (الأمم المتحدة+ صندوق النقد العربي+البنك العالمي+الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة).

نلمس من خلال معطيات المذكورة في الجدول الماضي بأن تأثير صادرات المنطقة الحرة ببورسعيد على إجمالي الصادرات المصرية كان ضئيل اجدافي العامين2006،2005 حيث لم تتعدى النسبة 1%، ولكن الوضع عرف تحسنا ملحوظا حيث قفزة هذه النسبة من 2.92% في عام 2008 لتصل إلى 7.56%، وهي أعلى نسبة سجلتها طيلة فترة الدراسة، ثم عرفت تباينا وتذبذبا في السنوات التالية ولكنها عادت لتسجل تراجعا بعد سنة 2020 وبخاصة في سنة 2021 أين لم تتجاوز نسبة المساهمة1.93%،وهذا ما أرجعناه إلى تداعيات قانون الإلغاء التدريجي الذي صدر بحق المنطقة في سنة 2020، وعموما نجد بأن صادرات المنطقة الحرة ببورسعيد تساهم تأثر ولو بنسبة معتبرة على إجمالي الصادرات المصرية حيث سجلت معدل نسبة سنوي قارب 4% وهي نسبة تستحق الإحرام خاصة في ظل الظروف والأوضاع الصعبة التي عاشتها المنطقة خلال فترة الدراسة.

ثالثا: مقارنة انعكاسات الأداء التصديري في المنطقتين على إجمالي صادرات الدولتين

منالجدولينالسابقينستقيجملةمنالملاحظاتفيمايخصتأثيرالأداءالتصديري للمنطقتين على صادراتها الإجمالية للدولتين، حيث نجد بأن كل من منطقتي جبل عليوبورسعيد عرفتا انطلاقة ضعيفة في بداية التسعينات حيث لم تسجل المنطقتين تأثير كبير في قيمة وحجم صادرات الدولتين، ولكن بعد ذلك عرفت تطورا ملحوظا في نسبة مساهمة المنطقتين لكن مع تباين كبير، إذ نجد أن منطقة جبل علي بدبي تمكنت من فرض نفسها على إجماليالصادراتلدولة الإمارات حيث نجد بأنها تساهم بنسبة وصلت إلى حدود 15% في سنة 2021 بمتوسط معدل سنوي قارب 10%، ولكن المنطقة الحرة ببورسعيد لم تتمكن من اكتساب المكانة التي تحتلها نظيرتها الإماراتية، حيث أن نسبة المساهمة في إجمالي الصادرات المصرية لم تتعدى 7.6% وكان ذلك في سنة 2018، ولكنها تراجعت بعد ذلك لتسجل في الأخير متوسط معدل سنوي قدر بـ 4% في الفترة الممتدة من 2021-2005، وهي نسبة لا يستهان بها خاصة في ظل وجود ثمانية

مناطق حرة أخرى، وعلى العموم يمكن القول أن المنطقتين تمكنتا من التأثير على إجمالي الصادرات في الدولتين ولكن كل منطقة حسب إمكانياتها وقدراتها.

المطلب الثاني: دراسة مقارنة لانعكاس قيمة واردات المنطقتين على إجمالي الواردات في الدولتين

تعد الواردات الجزء الثاني والمتمم لعملية التبادل التجاري ولهذا سنجري مقارنة بين تأثير الأداء التوريدي للمنطقتين على إجمالي واردات الدولتين وكما درجنا عليه في هذا البحث سنقدم انعكاس أداء قيمة واردات المنطقة الحرة على فاتورة الواردات الإجمالية لكل بلد على حدة ثم نقوم بالمقارنة بينها.

أولا: انعكاس قيمة واردات المنطقة الحرة بجبل علي على الواردات الإجمالية لدولة الإمارات

تعتبر واردات المنطقة الحرة بجبل علي نقطة تستحق الاهتمامنظرا إلى الحجم الكبير لوارداتها وأرجعنا السبب وراء ذلك في كون المنطقة تعتبر أحد أهم المنافذ الجمركية في إمارة ودبي ودولة الإمارات ولهذا سنقوم بمعرفة تطور نسبة مساهمة المنطقة ومكانتها بالأرقام أثناء الفترة من 2005 وحتى سنة 2021 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 26: تطور تأثير واردات المنطقة الحرة في إجمالي الواردات الإماراتية خلال الفترة 2005-2021

الوحدة:مليون دولار أمريكي

السنوات	واردات المنطقة الحرة	إجمالي الواردات الإماراتية	نسبة واردات المنطقة الحرة إلى إجمالي الواردات
2005	766.3	11472	%6.98
2006	978.2	13675	%7.15
2007	1336.5	17141	%7.80
2008	1653.1	19520	%8.47
2009	2230.2	22689	%9.83
2010	3189.1	23481	%13.58
2011	4096.1	25832	%15.86
2012	4741.1	26603	%17.82
2013	5165.9	30524	%16.92
2014	5190	34613	%15
2015	6326	39584	%15.98
2016	7397.2	41700	%17.74
2017	8861.9	41819	%21.19
2019	11657.6	45850	%25.43
2020	15036.3	61820	%24.32
2021	16894	67650	%24.97
المتوسط السنوي	**75969.9**	**32748.31**	**%15.56**

المصدر: من إعداد الطالبان استنادا على معطيات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (صندوق النقد العربي+ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار+ البنك العالمي+ مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة).

عبر الجدول السابق نجد بأن المنطقة الحرة بجبل علي استطاعت تحقيق تأثير معتبر بل محسوسا على إجمالي الواردات الإماراتية، وهذا انطلاقا من بداية التسعينات حيث كانت نسبة المساهمة في الصادرات قاربت10%، ثم تطورت هذه النسبة لتبلغ في منتصف التسعينات 15%، وقد واصلت نموها لتبلغ في بداية الألفية الحاليةنسبة جاوزت 20% بمتوسط معدل نمو سنوي فاق 15.5% في الفترة الممتدة من 2005-2021، يعد متوسط المعدل السنوي لمساهمة المنطقة الحرة في إجمالي واردات إمارة دبي قد وصل لنسبة تعادل 28% في الفترة ذاتها، هذا ما يقودنا للقول بأن المنطقة أسهمت وبشكل في تطور ونموا وارداتإمارة دبي بشكل خاص وإجمالي واردات دولة الإمارات بصفة عامة، وهذا ما أهلها لتكون أحد أكبر المنافذ الجمركية في دولة الإمارات.

ثانيا: انعكاس قيمة واردات المنطقة الحرة بورسعيد على الواردات الإجمالية لدولة مصر

وحتى نتمكن من معرفة مدى تأثير واردات المنطقة الحرة ببورسعيد على إجمالي الواردات الكلية المصرية، سنقوم بعرض تطور مساهمتها في الفترة الممتدة من **2005-2021** وذلك من خلال الجدول الأتي الذي يبين تطور تأثير واردات المنطقة الحرة في إجمالي الواردات المصرية خلال الفترة**2005-2021**

الجدول رقم27: تطور تأثير واردات المنطقة الحرة في إجمالي الواردات المصرية خلال الفترة 2005-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	واردات المنطقة الحرة	إجمالي الواردات المصرية	نسبة واردات المنطقة الحرة إلى إجمالي الواردات
2005	128.25	10303	%1.24
2006	132.72	8052	%1.65
2007	108.12	8325	%1.30
2008	118.08	8216	%1.44
2009	82.77	9487	%0.87
2010	77.55	11764	%0.66
2011	118.28	13036	%0.91
2012	157.64	13245	%1.19
2013	164.9	14617	%1.13
2014	342.06	15164	%2.26
2015	205.62	15382	%1.30
2016	216.09	13959	%1.55
2017	219.97	12879	%1.71
2019	260.51	13188	%1.98
2020	287.03	18895	%1.52

2021	304.37	23818	%1.28
المتوسط السنوي	**5182.7**	**313145.6**	**%1.01**

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماد على بيانات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (الأمم المتحدة+ صندوق النقد العربي+البنك العالمي+الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة).

من خلال معطيات الجدول الماضي نجد بأن واردات المنطقة الحرة ببورسعيد لم يكن لها تأثير كبير على حجم الواردات الإجمالية المصرية والدليل على ذلك أن نسبة المساهمة لم تتعدى 2.3% وهذا طيلة فترة الدراسة من 2005-2021، وإذا أردنا توصيف فعلي وعملي نجد بأن نسب المسجل كانت محصورة في المجال[0.7%،2.3%]، ويمكننا تقسيم هذا التطور إلى ثلاثة مراحل أساسية هي من2005-2008كانت نسبة مساهمة المنطقة الحرة في إجمالي الواردات تفوق 1%، ثم تأتي المرحلة الثانية 2009-2011 وامتازت بتراجع نسبة المساهمة والتأثير إلى ما دون 1% وتعد أسوء المراحل في تاريخ واردات المنطقة، وأخيرا المرحلة الثالثة وتمتد من 2014-2021 وامتازت بعودة مساهمة المنطقة في الواردات الإجمالية إلى نسبة فاقت 1%،وعموما كان متوسط نسبة واردات المنطقة الحرة ببورسعيد إلى إجمالي الصادرات المصرية قد بلغ 1.01%، ونجد بأن أضعف نسبة مساهمة سجلت سنة 2021 حيث أنها لم تتعدى 0.7%، في المقابل سجلت سنة 2020 أعلى نسبة مساهمة والتي كانت في حدود 2.26%.

ثالثا: مقارنة انعكاسات الأداء التوريدي في المنطقتين على إجمالي واردات الدولتين

من النظرة الأولى إلى معطيات الجدول ين الماضيين رقم (25 و26)في ما يخص مساهمة قيمة واردات المنطقتين على الفاتورة الإجمالية لواردات الدولتين نجد أن هناك تباين كبير بين كل من منطقتي جبل علي وبورسعيد، وذلك من خلال الأرقام والنتائج المتوصل إليها، حيث نجد بأن المنطقة الحرة بجبل علي استطاعت فرض نفسها وتسجيل أرقام معتبرة وصلت أحسن نسبة مسجلة إلى حدود 25.5% وذلك في سنة 2020، في حين لم تتجاوز أحسن نسبة في منطقة بورسعيد 2.3%، وإذا رجعنا إلى أدنى نسبة نجد بأن أدنى نسبة سجلتها منطقة جبل على بلغت 7% وكان ذلك في سنة 2005، في حين كانت أدنى نسبة حققتها المنطقة الحرة ببورسعيد كانت في سنة 2005 بنسبة لم قاربت 0.7%، وإذا أردنا التفصيل أكثر نجد بأن أدنى نسبة سجلتها منطقة جبل علي تفوق أعلى نسبة سجلتها منطقة بورسعيد بمرتين ونصف تقريبا، وهذا فرق كبير جدا.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة لانعكاس تبادل التجاري في المنطقتين على التجارة الخارجية للدولتين

نأتي الآن لأهم نقطة في الفصل الثالث وهي مقارنة تأثير حجم التبادل التجاري لكل من منطقتي جبل علي وبورسعيد على حجم إجمالي التجارة الخارجية في كل من دولتي الإمارات ومصر على التوالي، حيث وكما انتهجنا منذ بداية الدراسة سنحلل تأثير التبادل التجاري المحقق في كل منطقة على التجارة الخارجية للبلد المضيف لها، ثم نعمل بعد ذلك على مقارنة المعطيات والبيانات المتحصل عليها وأيضا النتائج المتوصل إليها.

أولا: انعكاس أداء التبادل التجاري في منطقة جبل علي على التجارة الخارجية الإماراتية

وكي يتسنى لنا دراسة وتقدير بشكل أحسن لانعكاس ومدى مساهمة التبادل التجاري المسجل في المنطقة الحرة بجبل علي على إجمالي التجارة الخارجية في دولة الإمارات، نورد الجدول الموالي والذي يصف تطور الأهمية النسبية للتبادل التجاري في منطقة جبل علي على مجمل حجم التجارة الخارجية الإماراتية في الفترة الزمنية من 2005-2021:

الجدول رقم28:تطور تأثير التبادل التجاري للمنطقة الحرة في إجمالي التجارة الخارجية الإماراتية خلال الفترة2005-2021الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	حجم التبادل التجاري في المنطقة	إجمالي التجارة الخارجية الإماراتية	نسبة التبادل التجاري للمنطقة الحرة إلى إجمالي التجارة الخارجية
2005	1369.1	33389	%4.10
2006	1668.4	46221	%3.61
2007	2403	41412	%5.80
2008	1784.8	43165	%4.14
2009	3850.1	50047	%7.69
2010	5572.7	52389	%10.64
2011	7276.1	59428	%12.24
2012	8731.7	60616	%14.41
2013	9474.9	61608	%15.38
2014	9557	69706	%13.71
2015	11239.5	82879	%13.56
2016	13455.2	84600	%15.90
2017	16250.9	94472	%17.20
2019	20956.6	112985	%18.55
2020	26333.3	144881	%18.18
2021	29569	152304	%19.41
المتوسط السنوي	**710593.2**	**874381.3**	**%12.16**

المصدر: من إعداد الطالبان استنادا على معطيات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (صندوق النقد العربي+المؤسسة العربية لضمان الاستثمار+ البنك العالمي+ مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة).

من خلال بيانات الجدول السابق نجد بأن المنطقة الحرة بجبل علي كان لها تأثير كبير نسيبا على إجمالي التجارة الخارجية لدولة الإمارات، ولكن يمكن التميز بين مرحلتين أساسيتين حيث تمتد المرحلة الأولى من سنة 2005 إلى سنة 2009، وتعتبر المرحلة الأضعف وذلك أن نسبة المساهمة تراوحت بين 3.6% و7.7% ولم يتجاوز معدل النسبة المتوسطة لهذه المرحلة 5.07%، أما المرحلة الثانية فهي تبدأ من سنة 2010 وحتى سنة 2021وتعتبر المرحلة الأحسن والأمثل حيث أن نسبة المساهمة في التجارة الخارجية لم ينزل تحت 10% بل وصل إلى 19.41% وذلك في سنة 2021بمعدل نسبة متوسطة لهذه لمرحلة جاوز 15.38%، مما رشحها لتنال كما سبق وأسلفا جائزة أفضل منطقة حرة من طرف الإتحاد الدولي للمناطق الحرة وذلك في سنة 2018

ثانيا: انعكاس أداء التبادل التجاري في منطقة بورسعيد على التجارة الخارجية المصرية

ولكي نعرف التأثير الذي حققه حجم التبادل التجاري في منطقة بورسعيد على إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية في الفترة ما بين سنتي 2005 و2021، سنعمل على عرض التطور الذي مرت به ونقارنه بحجم التجارة الخارجية المصرية للفترة ذاتها ثم نستخرج نسبة مساهمة هذا التبادل في مجمل التجارة الخارجية كل ذلك سيتم عبر الجدول التالي:

الجدول رقم29:تطور تأثير التبادل التجاري للمنطقة الحرة في إجمالي التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة2021– 2005الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	حجمالتبادل التجاري في المنطقة الحرة	إجمالي التجارة الخارجية المصرية	نسبة التبادل التجاريللمنطقة الحرة إلى إجمالي التجارة الخارجية
2005	158.61	14226.5	%1.11
2006	167.66	12216	%1.37
2007	215.32	11995	%1.80
2008	385.96	11761	%3.28
2009	315.07	12960	%2.43
2010	305.86	16455	%1.86
2011	371.65	18003	%2.06
2012	421.35	18770	%2.24
2013	441.8	19020	%2.32
2014	639.08	20401	%3.13
2015	497.83	22443	%2.22

2016	462.74	21208	%2.18
2017	450.32	20129	%2.24
2019	534.27	22175	%2.41
2020	592.67	31142	%1.90
2021	614.6	39891	%1.54
المتوسط السنوي	**410.92**	**219549.7**	**%2.13**

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماد على بيانات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (الأمم المتحدة+ صندوق النقد العربي+البنك العالمي+الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة).

انطلاقا من الأرقام المسجلة في الجدول الماضي، نجد بأن إجمالي التجارة الخارجية المصرية لم يتأثر كثيرا بحجم التبادل التجاري المسجل في المنطقة الحرة ببورسعيد، وذلك أن أكبر نسبة سجلت على مدار فترة الدراسة كانت سنة 2008 ولم تتعدى 3.30%، في حين شهدت بقية السنوات شبه ثبات واستقرار في النسبة حيث تراوحت بين 1% و2%، ليسجل في النهاية معدل نسبة متوسطة قدرها 2.13%، في الفترة الممتدة 2021-2005، وهذا ما نرجعه إلى تأثر هذا الأداء للحجم الكبير لفاتورة الواردات المصرية.

خلاصة:

مما سبق وكخلاصة لما تم طرحه يمكننا القول بأن كل من دول الإمارات ومصر والجزائر عرفت إقامة مناطق حرة، من أبرزها منطقة جبل علي بدبي ومنطقة بورسعيد بمصر ومنطقة بلارة بجيجل، حيث تناولنا نشأة وتطور كل منطقة والمراحل والمحطات التي مرت بها ثم حاولنا المقارنة بينها انطلاقا من الخصوصية التي تمتعت بها كل منطقة وذلك من خلال المقومات والتسهيلات والحوافز المقدمة من أجل ضمان نجاحها، أو عدم الاهتمام والذي دفع إلى إلغاء منطقة بورسعيد، ولكننا لمسنا نجاح منقطع النظير لمنطقة جبل علي بالإمارات.

وفي المبحث الثاني ومن خلال دراسة مقارنة للأداء التجاري في كل من منطقتي جبل علي وبورسعيد، حيث تناولنا بالدراسة والتحليل لأدائها التصدير والتوريدي وأيضا إجمالي التبادل التجاري سواء من وجدنا بأن الفرق شاسع وكبير بين المنطقتين، حيث نجد بأن منطقة جبل علي تعتبر تجربة متميزة، أما هذا الفرق في حجم التعاملات فقد أرجعناه لاختصاص كل منطقة.

أما فيما يخص دور هذه المنطقتين في تنشيط وزيادة حجم التبادل التجاري في الدولتين ومن خلال المقارنة التي أجريناها، توصلنا إلى أن منطقة جبل علي تمكنت من تحقيق أهم الأهداف المرجوة من إقامتها، ولكن منطقة بورسعيد عجزت أن تواكب نظيرتها الإماراتية ، والمتعلق بالإلغاء التدريجي لنظام المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد.

ويبقى لنا القول في الأخير أن تباين الدول الثلاث فيما يخص اهتمامات كل منها بالمناطق الحرة، وتباينها فيما يتعلق بدرجة الجاذبية لها وأداءها وإمكاناتها في كل منها يعود ليعكس حقيقة التباين بينها فيما يخص العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومختلف الأجزاء الأخرى المشكلة للمناخ الاستثماري والتجاري.

الخاتمة

الخاتمة:

تتبوأ الاقتصاديات العربية مكانة في الاقتصاد العالمي نظرا لضعف الوزن النسبي لتجارتها الخارجية من حجم التجارة العالمية، إضافة إلى محدودية قاعدة منتجاتها، ورغم تفعيل مسار التجارة العربية في اطار العمل العربي المشترك الذي تجسد من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الا أن مسيرة التكامل العربي لا تزال مرهونة بالاستقرارية القرار السياسي والاقتصادي للمضي في هذا الاتجاه و بالقدرة العربية على التخطيط السليم لإرساء قواعد التقارب الاقتصادي العربي اذ يمكن للمناطق الحرة أن تكون الأداة الفعالة لتدارك التنمية الاقتصادية والمساهمة في سلاسل القيم العالمية والانتقال للاقتصاد السوق بسلاسة لمد جسور رأس مال للاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهم بدور كبير في تنمية الصادرات وحل جانب كبير من مشكلة البطالة،

اختبار صحة فرضيات الدراسة:

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة سنقوم باختبار فرضياتها التي تم وضعها سابقا في المقدمة كإجابات ونتائج أولية لدراسة في دراسة هذا الموضوع، ويتضح ذلك على النحو التالي:

إثبات صحة الفرضية الأولى: التي تتلخص في تنوع وتعدد صور المناطق الحرة في العالم، مرتبط بالتطورات والتغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي ماضيا وحاضرا، فبعد أن كانت مجرد مناطق تمنح فيها المشاريع التجارية بعض الامتيازات بغية تنشيط التجارة العابرة، أصبحت مناطق تمارس فيها عمليات مختلفة من التخزين والتصنيع البسيط ثم نمت وشملت مشاريع التصنيع الثقيل فتطورت أيضا وشملت إلى جانب مشاريع التصنيع أنشطة مناطق الخدمات وحاليا مع بداية تنامي الاقتصاد الرقمي أنشأت مناطق الإلكترونية الحرة، والمناطق العلمية الحرة؛

نتائج الدراسة:

وعلى ضوء ذلك، توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

1. أن المناطق الحرة هي ظاهرة قديمة وجديدة في نفس الوقت، وذلك لأنها وجد قبل أكثر من ألفي عام، حيث أنها كانت تقتصر وجودها في شكل موانئ ومرافئ، ولكنها تعد ظاهرة جديدة نظرا للأوضاع

والتغيرات التي أدخلت عليها خاصة بعد فترة الستينيات، والتي عرفت بروز نظام اقتصادي جديد طغت فيه العولمة؛

2. نجاح المناطق الحرة في تحقيق أهدافها، يتوقف على توفر عدة مقومات وتوفير حزمة من العوامل في سبيل إنجاحها، بداية من مقومات الإنشاء إلى غاية العوامل المحيطة والمساعدة لها لتحقيق أهدافها وذلك عن طريق تزويد المناطق الحرة بالبنية الأساسية الضرورية للأنشطة، ووضع وتطبيق نظام متكامل من الحوافز والتسهيلات، وكذا السعي للتعريف بهذه المناطق في أسواق المال العالمية ومراكز الصناعة وتوفير إدارة ذات كفاءة ومرونة لتسيير المنطقة؛

3. قامت البلدان العربية كغيرها من الدول بإنشاء وتبني فكرة المناطق الحرة حيث جاوز عدد المناطق الحرة في الدول العربية 35 منطقة موزعة على 13 دولة، وبحجم إجمالي لتجارة الخارجية البينية لهذه المناطق بلغ 8 مليار دولار أمريكي مطلع العام 2009.

4. كانت تجربة المناطق الحرة في البلدان العربية في مجال تنشيط التجارة الخارجية وزيادة حجم التبادل التجاري إيجابية على العموم وخاصة في الأردن والإمارات حيث سجلت المناطق الحرة في الأردن نسبة جاوزت 60%، تلتها المناطق الحرة في الإمارات بنسبة قاربت 30%، وبنسبة أقل سورية ومصر حيث سجلت أكبر نسبة مساهمة المناطق الحرة في التجارة الخارجية في الدولتين على مدار سنوات العشرية الأخيرة 21% و15%، في حين لم ترقى المناطق الحرة في اليمن لتجاري مثيلاتها وذلك أن النسبة لم تتعدى 8%؛

5. لم تستطع الدول العربية إيجاد صيغة توافقية لمعالجة المعاملة السلبية لمنتجات المناطق الحرة في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، رغم الدراسات والنقاشات التي دارت حول الموضوع، حيث تسعى الدول المضيفة لهذه المناطق لإيجاد آلية مناسبة وواضحة تكفل معالجة هذه القضية، ولكن المشكل يظل مطروحا إلى الآن؛

6. كشفت دراسة المقارنة عن وجود فرق شاسع وكبير بين الأداء التجاري في كل من منطقة الإماراتية جبل علي بدبي والمنطقة الحرة المصرية ببورسعيد، حيث تفوقت منطقة جبل علي على نظيرتها الإماراتية في جميع النواحي، ماعدا كون منطقة بورسعيد قد حققت قيمة مضافة (فائض تجاري) في صافي تجارة المنطقة الحرة، بعكس منطقة جبل علي والذي عانى ميزانها التجاري من عجز دائم.

الاقتراحات المقدمة:

على أساس النتائج التي تم استخلاصها، يمكننا الخروج ببعض الاقتراحات التي نأمل أن تسهم إيجابيا ولو بقدر بسيط في تطوير دور المناطق الحرة في تنمية وتنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية والتي نوجزها فيما يلي:

- ✓ تطوير الإتحاد العربي للمناطق الحرة، حيث يصبح يهتم أكثر بمشاكل وعراقيل المناطق الحرة ويشجعها على الاستثمار ويدعم حركة وحجم التجارة فيها، وكذا تدعيمه من خلال إنشاء بنك عربي للمعلومات الاقتصادية متخصص بشؤون المناطق الحرة؛
- ✓ عصرنة المناطق الحرة العربية وتحديثها باستمرار والاستفادة من التجربتين الإماراتية والأردنية، مع القيام بالدراسات والأبحاث من أجل تطوير المناطق الحرة العربية؛
- ✓ تنشيط الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية لإقامة مناطق حرة مشتركة، كما هو الحال مع سوريا والأردن، وهذا لبعث أفاق جديدة للتكامل الاقتصادي العربي؛
- ✓ إيجاد آليات وحلول عاجلة لإدراج منتجات وسلع المناطق الحرة العربية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أفاق الدراسة:

وفي الأخير؛ وبناءا على النتائج السالفة الذكر، وما تم تقديمه من اقتراحات، نورد بعض الآفاق للدراسة، وهي عبارة عن مواضيع للبحث، يمكن أن تكون إشكاليات لمواضيع بحث في المستقبل:

- **المناطق الحرة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛**
- **المناطق الحرة العربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة؛**
- **دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة؛**

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

المصادر:

– المصدر :من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة

- المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على منشورات وتقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

- المصدر :من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة. - المصدر :من إعداد الطالبان اعتمادا على منشورات وتقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

- المصدر :من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة. - المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على منشورات وتقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

- المصدر :من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة. - المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على منشورات وتقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

- المصدر : من إعداد الطالبان استنادا على معطيات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (صندوق النقد العربي+ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار+ البنك العالمي+ مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة).

- المصدر : من إعداد الطالبان استنادا على معطيات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (صندوق النقد العربي+المؤسسة العربية لضمان الاستثمار+ البنك العالمي+ مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة).

- المصدر : من إعداد الطالبان اعتماد على بيانات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (الأمم المتحدة+ صندوق النقد العربي+البنك العالمي+الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة).

- المصدر : من إعداد الطالبان اعتماد على بيانات عدة هيئات إحصائية رسمية وإقليمية هي (الأمم المتحدة+ صندوق النقد العربي+البنك العالمي+الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة).

المراجع

- ✓ أحمد مداني، وبن علي بالعزوز، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة منطقة "بلارة")، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- ✓ أحمد نبيل محمد الجداوي، دور المناطق الحرة في تنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية (حالة مصر).
- ✓ أي الفضل أحمد بن حجر العقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، طبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 2002.
- ✓ تواتي فاطمة بن علي واقع وأقاف المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الإقتصادبة العالمية، رسالة ماجستير في ع. إ غير منشورة، جامعة شلف، 2007.
- ✓ حسن أحمد توفيق، التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)، دار النهضة العربية، ط1، 1928.
- ✓ خالد عليان عليمان وعلي أحمد المشاقبة، إدارة التخليص الجمركي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- ✓ دهان غادة، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية .
- ✓ زكريا فوغال، دور المناطق الحرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الأردن) شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- ✓ زوينة ريال، المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير (دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وأفاق إنشاءها في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.
- ✓ شرف سمير وآخرون: دراسة تحليلة للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة.
- ✓ عادل عبد الكردوسي، المناطق الحرة في الدول العربية، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 364.
- ✓ عوض الجرازي محمد، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، ط1، لبنان، 2007.
- ✓ كريم حايز، دو المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية (دراسة مقارنة بين الإمارات، مصر، الجزائر) مذكرة الماجستير، جامعة مسيلة، 2012.
- ✓ مروان عبد المالك ذنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، شركة دار الأكاديميون، عمان، الأردن، 2020.
- ✓ منور أسرير، المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لتجارب بعض البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

- ✓ _القانون رقم 1 سنة 1980 لإنشاء المنطقة الحرة بجبل علي والقانون رقم 2 لسنة 1986 بشأن الأعمال في المنطقة والقانون رقم 2 لسنة 2001.
- ✓ _القانون رقم 2 لسنة 1986المتعلق الأعمال في المنطقة الحرة، والقانونرقم 2 لسنة 2001 المعدل للقانون رقم 2 لسنة 1986.
- ✓ _القانون رقم 8 لسنة 1997 المتعلق بالحوافز والتسهيلات الممنوحة للاستثمار في المناطق الحرة المصرية.
- ✓ _محافظة بورسعيد، البوابة الإلكترونية،على الموقع: http://www.portsaid.gov.eg تاريخ الإطلاع: 22-03-2023
- ✓ _نظرا لعدم توفر البيانات الحديثة لمنطقة بورسعيد وأيضا تضاربها وهذا بسبب قانون الإلغاء الصادر في سنة 2002.
- ✓ محمد بوشنافة وأحمد تيزار، إلى اصلاحك الاقتصادية في الجزائر "المناطق الحرة"، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2003 .
- ✓ وزارة الاقتصاد، المناطق الحرة بالإمارات، دراسة تحليلية .

- ✓ kyoto comvemtion= « Guidelmes to specifie ,Anmex d chopter(2)chnapter 2 free zones"», world coutstomsorganizon, jul 2000.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الإهداء

مقدمة:.....أ

الإطار النظري الفصل الأول: الإطار النظري لمناطق الحرة والتجارة الخارجية 4

الفصل الأول: الإطار النظري لمناطق الحرة والتجارة الخارجية .....**Erreur ! Signet non défini**

تمهيد : 5

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة.....6

المطلب الأول: مفهوم المناطق الحرة.....6

المطلب الثاني: خصائص المناطق الحرة.....7

المطلب الثالث: أهمية المناطق الحرة 9

المبحث الثاني: أساسيات حول التجارة الخارجية 11

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأسباب قيامها 11

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتجارة الخارجية.....13

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية.....16

المبحث الثالث: المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية الدول العربية. 17

المطلب الأول: المناطق الحرة في الدول العربية 17

المطلب الثاني: المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في الدول العربية 18
المطلب الثالث: علاقة المناطق الحرة بمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. 19
تمهيد: 23
المبحث الأول: التعريف بالمناطق الحرة جبل علي 24
المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة جبل علي 24
المطلب الثاني:مقومات ومعوقات المناطق الحرة محل الدراسة..... 27
المطلب الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة في المناطق الحرة محل المقارنة..... 31
المبحث الثاني: مقارنة الأداء التجاري للمناطق الحرة بجبل علي وبورسعيد 34
المطلب الأول: دراسة مقارنة للأداء التصديري لمنطقتي جبل علي وبورسعيد 34
المطلب الثاني: دراسة مقارنة بين قيمة واردات منطقتي جبل علي وبورسعيد 40
المطلب الثالث: دراسة مقارنة للتبادل التجاري في منطقتي جبل علي وبورسعيد 43
المبحث الثالث: دور المناطق الحرة محل المقارنة على التجارة الخارجية في الدول محل الدراسة 47
المطلب الأول: دراسة مقارنة لانعكاس الأداء التصديري للمنطقتين على إجمالي الصادرات 47
المطلب الثاني: دراسة مقارنة لانعكاس قيمة واردات المنطقتين على إجمالي الواردات في الدولتين..... 50
المطلب الثالث: دراسة مقارنة لانعكاس تبادل التجاري في المنطقتين على التجارة الخارجية للدولتين 53
خلاصة: 56
الخاتمة:..... 58
قائمة المراجع :..... 62

الملخص:

المناطق الحرة عبارة عن مجال جغرافي محدد ينتمي إلى دولة ما ويظم هذا الحيز مجموعة من النشطات الاستثمارية أو التجارية أو الصناعية وترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة الى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي.

أصبحت المناطق الحرة ظاهرة عالمية بامتياز فمعظم الدول تبنت المناطق الحرة كآليات اقتصادية للانتقال والمنظم ووسيلة لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الحديثة داخل البلد المضيف وتحقيق التكامل بين المشاريع القائمة في المناطق الحرة لذلك نجد الكثير من الدول النامية اتجهت لإقامة المناطق الحرة كوسيلة من وسائل تطبيق إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير لزيادة التبادل وتدفق السلع والخدمات وتنوع مصادر الدخل، وذلك من خلال توسيع القاعدة افتتاحية والصناعية وبذلك فالمناطق الحرة في مجال التجارة الخارجية تعمل كقاعدة للنمو الصادرات في الدول المستقبلية كما أنها تمص البطالة من الشباب خاصة أصحاب الشهادات والكفاءات والقضاء على هجرة الأدمغة إلى الدول الأخرى، وبذلك خلق .فرص عمل وفتح المجال للتصنيع بأقل تكلفة وتخفيض الضرائب أو إلغائها وكذلك الرسوم الجمركية.

عموما المناطق الحرة تعد وسيلة فعالة للخروج من العديد من المشاكل التي تتخبط فيها الدول النامية ولكن نجاحها يبقى رهين بتظافر مجموعة من الشروط التي تقع على عاتق الدولة المضيفة لها بتوفيرها بشكل يساعد على نجاحها.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، التنمية، التجارة الخارجية

summary:

Free zones are a specific geographical area belonging to a country and this space includes a group of investment, commercial or industrial activities and the economic importance of free zones is due to the fact that it is a step through which economic changes are responded to in light of economic openness.

Free zones have become a global phenomenon par excellence, most countries have adopted free zones as economic mechanisms for transition and organization and a means to attract and encourage foreign direct investment and the transfer of modern technology within the host country and achieve integration between existing projects in free zones, so we find many developing countries have tended to establish free zones as a means of applying the production strategy for export to increase exchange and flow of goods and services and diversify sources of income, through the expansion of the base opening and industrial and thus the free zones in the field of trade Foreign Affairs acts as a base for export growth in future countries as it absorbs unemployment from young people, especially those with certificates and competencies, and eliminates brain drain to other countries, thus creating job opportunities, opening the way for manufacturing at the lowest cost, reducing or eliminating taxes as well as customs duties.

In general, free zones are an effective way out of many of the problems faced by developing countries, but their success remains dependent on the combination of a set of conditions that the host country has to provide in a way that helps their success.

Keywords: Free zones, development, foreign trade